المدخل إلى معرفة

أسباب أوهام المعاصرين

في علم أصول الدين

(قراءة تحليلية نقدية لأوهام بعض المعاصرين في تخصص علم العقيدة)

بقلم

عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الغِزِّي

(الزلفي – ١٤٣٦هـ)

أقدم خالص شكري وعظيم امتناني

للصديق العزيز والأخ الكريم:

د/ بندر بن فهد بن محمد الفرهود

على وقفاته المشرفة معيّ، ولا غرابة في ذلك! فالفضل والشرف لا يُستغرب من أهله

فالله يحفظه ويرعاه ويسدد خطاه

الإهداء إلى مَنْ:

[زوّر درجتي، وعطّل معاملتي، وكَذَبَ عليّ، وغدر بي]

ولا أملك إلا أن أقول:

{ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين}

حسبنا الله ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

وفّق وسدّد يا كريم

الإحسان عطاؤك، والإتقان قضاؤك، والكبرياء رداؤك، والتكليف بلاؤك، اتصفت بصفات الجلال والإكرام= فعُدمت أمثالك، وكانت أفعالك غاية في الإحكام= فبطلت أندادك، تحيرت العقول في عجائب صنعك، ووجلت القلوب من بدائع فعلك، ملكت مقاليد الأمور بقهرك، وبسطت أصول النعم بفضلك، خضع لجبروتك أشخاص الكليات، وذل لعظمتك أعناق الكائنات، تمدحت بالتفرد على الخلق والتدبير والإعادة، فاستحققت بذلك إخلاص القصد والعبادة، فالأرواح إلى جوارك راغبة طالبة، والأبدان من سخطك خاشعة راهبة، فأفض علينا إلهنا من فتوحات التحقيق، ولا تبتلينا بالجهل والبلادة والتلفيق، وأنسنا بالخلوة بك، وأوحشنا حال الانشغال عنك، واعصمنا عن مقدمات الذنوب، واهدنا ووفقنا لأقوم الدروب، وصلِّ إلهنا على من اصطفيت من البشرية، فأنعمت عليهم بالحكمة الزكية، لا سيما محمد المصطفى، الرسول الأمي المجتبى، وضم إليه عترته، وأزواجه وصحبته، وألحقنا بهم غير خزايا ولا مفتونين، ولا حيارى ولا مبدلين، أما بعد:

فهذه مقالة موجزة مختصرة، محررة مبتكرة، كتبتُها على عجل، لبيان أسباب الزلل، في علم أصول الدين والاعتقاد، الباحث عن أحوال المبدأ والمعاد، مع التنبيه على مواطن الأوهام، والتمثيل من كتب المعاصرين الأعلام، أردتُ بها الإرشاد والنصيحة، لئلا يقع المتخصص في الفضيحة، فيصون قلمه عن الجهالات، ويدع الخلط في المقالات، وليسلك سبيل المحققين، المتقنين المتفننين، وقد رتبتُها على مقدمة وخاتمة وفصلين، والله وحده أسأل التوفيق في الدارين، وهو المسؤول أن ينفع بها من قرأها، وأن يُعظم أجر من كتبها، وأسأله أن يغفر لي ذنوبي، وأن يستر عليّ عيوبي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المقدمة

[في التنبيه على أمور]

الأول: أني في مقامي هذا لا أخاطب سوى المتخصص في علم الاعتقاد، وأما غير المتخصص، فليس داخلاً في خطابي.

الثاني: أني لا أزعم الإحاطة بجميع أوهام المعاصرين في هذا العلم، بل ولا أغلبها؛ وسبب هذا أني لا أقرأ كتبهم أصلاً[1] -ولله الحمد والمنة-، ولولا تكليف العمل الرسمي بدراسة ما يرد إلينا من كتب= لما علمتُ بوجود هذه الملحوظات التي ستتلى عليك[2]، وليت أن هذا المشروع النقدي التصحيحي يُعنى بإكماله بعض المحققين من طلبة العلم، وليكن عنوانه: "**معجم الأخطاء العلمية والمنهجية في كتب المعاصرين– علم العقيدة نموذجاً**" حيث إني لا أظن أني سأُكمل ما بدأتُ به؛ لسببين اثنين: أولهما: غلبة الجهل وقلة التحصيل، وثانيهما: انصرافي عن كتب المعاصرين –أسأل الله الثبات على ذلك-.

الثالث: أن الوهم والغلط لا يسلم منه أحد أبداً، وهذا ظاهر، ولا يخفى حتى على الصبيان؛ إلا أن الخطأ دركات، والواقع فيه على درجات، فإن اجتمعت الدركة السفلى في الخطأ مع الدرجة العليا في الواقع؛ فهنا تحصل الكارثة والمصيبة التي لا بد من السعي لعلاجها وتصحيحها.

الرابع: قد يُعذر المتخصص عندما يهم في تخصصه حال الإلقاء والشرح الارتجالي؛ فلذاكرة المرء حدودها البشرية، لكن لا أظنه سيجد العذر عندما يخرج عدداً من الكتب في تخصصه، وفيها الكثير من الأوهام.

---

[1] أستثني من هذا بعض الدراسات التي يكتبها المغاربة والإيرانيون والأوربيون في مجال العقائد، وتاريخها.

[2] وقد أوردتُ بضعة أمثلة وقفتُ عليها عرضاً.

الخامس: ليعلم المتخصص في علم العقيدة: أن علم المعتقد إذا دُرِسَ كما هو في واقع أمره؛ فهو بحر لا ساحل له، فلا يظنّ ظان أن هذا العلم سهل وميسر بإطلاق، كما تتصور ذلك طائفة، بل الحق في ذلك التفصيل؛ فإن أرادوا بذلك معتقد أهل الحق= فلا شك في وضوح عقائدهم، وجلاء أدلتهم، وسلامتها من النقض والاعتراض -ولله الحمد والمنة- وعلم المعتقد أوسع من هذا الباب، وليس كل من ضبط المعتقد الحق؛ صح عده من المتخصصين في هذا العلم؛ لأن علم المعتقد ينظر أيضاً في خلافات الخصوم وشبههم، والأصول التي بنوا عليها ضلالاتهم، وكيفية نقضها، فإذا أُخذ هذا العلم من هذا الجانب= فهو من أعسر العلوم، بل ومن أعقدها، فالخلاف فيه منتشر، والشبه عسيرة، والطوائف كثيرة، والمناهج متعددة.

السادس: الواجب على المتخصص أن يسلك طريق التأصيل العلمي المتين في علم المعتقد؛ حتى يسلم من الوقوع في الأخطاء الشنيعة، وهذا لا يكون إلا بأمرين اثنين:

- **أن يضبط المتخصص مراحل علم المعتقد، مرحلة إثر مرحلة، وهذه المراحل هي:**

أ- حفظ وفهم المتون العقدية المتداولة في ديارنا؛ كـ"**كتاب التوحيد**"، و"**كشف الشبهات**"، و"**الأصول الثلاثة**"، و"**القواعد الأربعة**"، كلها للإمام ابن عبد الوهاب الوهيبي (ت١٢٠٦هـ) و"**عقيدة الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ)**"، و"**العقيدة الواسطية**"، و"**الفتوى الحموية**"، و"**الرسالة التدمرية**" كلها لشيخ الإسلام (ت٧٢٨هـ)، ويكون هذا بحفظ ما أمكن منها، وقراءتها على المشايخ، وجرد أهم شروحها.

ب- قراءة وجرد كل مصنفات أهل السنة الاعتقادية التي كُتبت قبل عام (٧٠٠هـ)، وقد تجاوز المطبوع منها الـ(١٠٠) عنوان، وجمعت عناوينها مع بيان طبعاتها في كتب مستقلة[٣].

ت- قراءة وجرد كل ما كتبه الأقدمون عن المقالات والفرق، مع التنبه لاختلاف مصنفيها في العقيدة، وليقدم المتخصص قراءة ما كتبه أهل السنة في ذلك، ثم لينتقل لأقرب الطوائف لأهل الحق، وهكذا، إلى أن يصل إلى ما كتبه القرامطة، وقد بلغ المطبوع من كتب المقالات قرابة الـ(٥٠) —حسب اطلاعي القاصر-، ولا يستغرب المتخصص من وجود التباين والاختلاف في نسبة الآراء في أمثال هذه الكتب، بل وفي تحريرها؛ فالأمة غير معصومة من بغي بعضها على بعض، ولن تميّز الصواب من الخطأ في ما يرد في هذه الكتب؛ إلا بالمقارنة والتدقيق والتحقيق.

ث- انتقاء المتون العقدية المعتبرة لدى كل طائفة، والتركيز على قراءة المسائل التي اشتهروا بمخالفة الحق فيها، ولا بد أن تسبق هذه المرحلة؛ قراءة معاجم المصطلحات العقدية لدى الطوائف أنفسها؛ حتى يفهم المتخصص ما الذي يريدونه من المصطلحات التي يستخدمونها، كما لا بد أن يُقدم قراءة ما يختاره من متون الطوائف، بحسب قرب الطائفة وبعدها من أهل الحق، وليرتبه هكذا:

١- المتكلمون التقليديون.

٢- المتكلمون المتأثرون بالفلسفة.

٣- الفلاسفة المشائية.

٤- الفلاسفة الإشراقيون.

---

[٣] من أفضل ما رأيتُ في هذا كتاب: "**التعريف بمصنفات أهل السنة والجماعة في الاعتقاد**" إعداد طالبات مرحلة الماجستير لعام ١٤٣١-١٤٣٢هـ، جامعة حائل، إشراف د. سليمان بن محمد الدبيخي.

٥- القرامطة.

٦- فلاسفة الصوفية.

ج- بعد اتقان ما سبق؛ فعلى المتخصص أن يقرأ كتب المحققين المتينة في علم أصول الدين؛ كشيخ الإسلام (ت٧٢٨هـ)، وتلميذه المحقق (ت٧٥١هـ)، وعليه أن يقرأ كتبهم بتدرج، ويؤجل قراءة كتبهم الكبيرة إلى ما بعد قراءة كتبهم الصغيرة.

فإن قيل: أو ليس الأولى أن يقدم المتخصص قراءة كتب هذين الإمامين على قراءة بعض المتون العقدية للطوائف؟

فأقول: بل الأولى ما ذكرتُ لك؛ لأنك في حال قراءتك لكتب هذين الإمامين لن تفهم كثيراً من كلامهما، وستضطر إلى قفز بعض الصفحات؛ بسبب عدم تصور وفهم مذهب المخالف ومصطلحاته، فكيف ستفهم مناقشته وإلزامه؟ فمؤلفات هذين الإمامين عالية المستوى، ولا يصلح أن يقرأها إلا من بلغ درجة متقدمة في الفهم والاستيعاب[٤].

- **أن يضبط المتخصص العلوم المساعدة لعلم المعتقد، والتي لا يستغني عنها المتخصص، وهي:**

أ- أصول الفقه.

ب- المنطق.

ت- آداب البحث والمناظرة.

ويتدرج في طلبها في حفظ وفهم مختصراتها، وقراءتها على المشايخ، وجرد ما تيسر من شروحها، واعلم: أن هذه العلوم تعد من علوم الآلة، وعدم التوسع فيها لا يضر.

---

[٤] وقد ذكر أحد الكبار: أنه كان يقفز الصفحات من "**درء تعارض العقل والنقل**" و"**منهاج السنة النبوية**"؛ بسبب عدم فهمه لكلام شيخ الإسلام، والواقع أن لغة وأسلوب شيخ الإسلام أوضح من الشمس؛ إلا أن الإشكال هو في كلام من يناقشهم من الطوائف، والذين لم نفهم مذاهبهم وأدلتهم ابتداءً، فلا عجب ألا نفهم كلام من يناقشهم.

فصل

[في ذكر أسباب الزلل، وبيان مواطنها]

أولاً: في ذكر أسباب الزلل:

١- ضعف المناهج التعليمية الجامعية.

والواقع خير برهان على هذا، فالمخرجات ضعيفة جداً[٥]، ولهذا عدة أسباب من أبرزها:

- غياب التخصص الأكاديمي الدقيق في علم المعتقد، فالأقسام العلمية تركز —في الغالب– على العموميات، سواءً أكان ذلك في جانب التدريس، أو في جانب البحث العلمي، مع أن المفترض أن هذا الأمر لا يوجد في الأقسام الأكاديمية المتخصصة.
- تركيز بعض هذه الأقسام على دراسة ما اصطلح على تسميته بـ: (المذاهب الفكرية المعاصرة)، ولا أرى فائدة من الإكثار من دراسة هذا الباب؛ لأمور:

أ- أن الغالب على هذه المذاهب أنها لا تستند على أرضية متفق عليها بين أتباعها، فلكل علم منها طريقته ومزاجه، ويدل على هذا أن الليبرالي الأوروبي لا حد عنده في الإباحية، بينما قد يتحرج الليبرالي العربي من بعض صورها الغالية؛ بحكم تأثير البيئة عليه.

ولقائل أن يقول: إن العبرة في أصول هذه المذاهب دون تطبيقات الأدعياء المنتسبين لها.

---

[٥] وأظهر البراهين على هذا؛ أن كثيراً من حملة الشهادات العليا في تخصص المعتقد لا يعرفون عناوين كتب طوائف الملة، ناهيك عن معرفة ما فيها.

فأقول: المشاهد في الساحة هو خلط الحابل بالنابل في دراسة هذه المذاهب[٦]، ولو أن الباحثين اقتصروا على دراسة كتب أئمة هذه المذاهب[٧]= لكان الأمر أفضل بكثير مما عليه الآن.

ب- أنه ليس لهذه المذاهب تصور متفق عليه بين أتباعها في أصول العقائد النظرية (= الغيبيات).

ت- أن هذه المذاهب لا تُذكر في كتب الأوائل، وليست لمسائلها تعلق بأبواب العلم الأخرى، ففائدتها محدودة جداً.

ث- أن أولى الناس بدراسة هذه المسائل وفهمها الفهم الثاقب؛ هم أساتذة وطلاب أقسام الثقافة الإسلامية، في الجامعات الشرعية، وليت –على أضعف الإيمان– أن الأقسام العقدية تُقسّم إلى مسارين: الأول: العقيدة والفرق القديمة، الثاني: العقيدة والمذاهب المعاصرة.

- التساهل في قبول بحث بعض الموضوعات العلمية لنيل درجات التخصص العليا، ولهذا ثلاث صور:

أ- أن يُسمح للطالب أن يبحث بعض الموضوعات بالعموميات والإجمال، كأن يتحدث عن طائفة بشكل عام، ويتناول جميع قضاياها، أو أن يبحث جميع مسائل باب عقدي معين، ولا شك أن مثل هذا مدعاة لضعف الرسالة.

ب- أن يُسمح للطالب بأن يبحث موضوعات تم قتلها بحثاً، كمسائل الإيمان، والقضاء والقدر.

ت- أن يُسمح للطالب بأن يبحث موضوعات لا تصب في جوهر التخصص، بل هي إلى الكماليات منه أقرب[٨].

---

[٦] وهل يُعقل أن تصدر دراسة من مركز متخصص في المذاهب المعاصرة أعدها عدد من الباحثين، وينسبون علماً من مذهب فكري إلى مذهب فكري آخر!! مع اشتهار أمره وكتبه!!

[٧] ولعل قلة ترجمة أمثال هذه الكتب الأصلية إلى اللغة العربية= من أسباب الضعف في دراسة هذه المذاهب.

ولا يُستغرب بعد كل هذا أن يكون حامل الشهادة العليا لا يفقه كثيراً من مسائل تخصصه.

٢- اعتقاد طائفة من المتخصصين أن تحريرهم للمعتقد الحق؛ كافٍ للحديث عن الآخرين.

وهذا لا أراه إلا غروراً بالنفس، واحتقاراً للمخالفين، دع عنك كونه مخالفاً لمناهج البحث العلمي في العالم أجمع، وتحريرك للمعتقد الحق لا يلزم منه بالضرورة فهم أقوال المخالفين، وشبههم، وعلى هذين الأمرين المعول في نقض مذاهبهم، وعندما يفقدان، فماذا ستنقض!! أتنقض كلاماً لا يقولون به؟ أم توجه دليلاً وهم لا يستدلون به؟ وبعدها فما هو فرقك عن غير المتخصص في علم المعتقد؟ كلاكما سواء!

٣- النقل عن الخصوم في تحرير مذاهب خصومهم.

ولا شك أن هذا من أسباب الوقوع في الزلل؛ فالخصم –في الغالب– غير مؤتمن في نقل مذهب خصمه[٩]، وجوامع الخطأ في نقل الخصوم لمذاهب خصومهم لا تخرج –في الغالب– عن:

---

[٨] ومن عجائب عصرنا –وما أكثرها!!– أن أحدهم كان موضوع رسالته: "**جهود فلان في عقيدة السلف**" والغريب أن فلاناً هذا ليس له إلا كتاب واحد في العقيدة، وقد حُقق قديماً كرسالة عالمية في جامعة أخرى في نفس البلد!!! فهذه هي آثار القرابات الفكرية وصنائعها من زحلقة أمثال هذه الترهات، ولو كان هذا على حساب الأنظمة والمصلحة العامة والخاصة، والله الموعد.

[٩] قال أبو شامة المقدسي الشافعي (ت٦٦٥هـ): (وإذا كان هذا الخلل قد وقع منهم في نقل نصوص إمامهم فما الظن بما ينقلونه من نصوص باقي المذاهب؟ فترى في كتبهم من ذلك أشياء ينكرها أصحاب تلك المذاهب، وكأن الخلل إنما جاءهم من تقليد بعضهم بعضاً فيما ينقله من مذهب غيره أو من نص إمامه، ويكون الأول قد غلط فيتبعه من بعده)، "**خُطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول**" ص١١٩، تحقيق جمال عزون، أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- أن ينسب الخصم لخصمه قولاً لم يقله ابتداءً، ولا هو من لوازم أقواله الأخرى، بل هو محض افتراء وكذب؛ ومثال هذا: ما ينسبه أهل الضلال للإمام محمد بن عبد الوهاب الوهيبي (ت١٢٠٦هـ)، أنه كان يبغض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينكر نبوته، وأنه أسقط الشهادة الثانية من الركن الأول من الإسلام، واقتصر على شهادة التوحيد!!!
- أن يورد الخصم مذهب خصمه في مسألة معينة بما يلزم منه، لا بما هو واقع حاله، ومثال هذا: من ينسب للأشعرية عدم تفرقتهم بين صفتي الكلام والعلم، بناء على قولهم بالكلام النفسي، والواقع أنهم يفرقون وينصون على هذا.
- أن يورد الخصم مذهب خصمه في مسألة (ما)، لما يلزم من قوله في مسألة أخرى، ومثال هذا: نسب عبد القاهر البغدادي الأشعري (ت٤٢٩هـ)[10] للنظام (حدود ٢٣١هـ) أنه يقول بإنكار إحاطة علم الله بمخلوقاته؛ إلزاماً منه لإنكار النظام (حدود ٢٣١هـ) الجوهر الفرد، وقوله: أن الجسم يقبل الانقسام إلى ما لا نهاية، والغريب أن البغدادي (ت٤٢٩هـ) —كبقية المسلمين- يقول بأن أهل الدارين مخلدون فيها أبد الآبدين، ولهم أعمال يعملونها، ومع هذا فالله تعالى محيط بها عالم بتفاصيلها إلى ما لا نهاية، وعلى هذا؛ فلِمَ لا يُلزم نفسه بما ألزم به النظام (حدود ٢٣١هـ)!!!
- أن يفسر الخصم قولاً لخصمه بناء على فهمه وتصوره لكلامه، وينسب ما فهمه إليه على أنه من منطوق كلامه، وقد يكون تصوره لكلامه ابتداءً غير صحيح، ومثال هذا: نسب طوائف للنظام (حدود ٢٣١هـ) أنه ينكر بقاء الأجسام، وأنه يقول: إنها في حالة خلق مستمر، وأن الجسم في الزمن الأول ليس هو بعينه في الزمن الثاني،

قلتُ: وهذا كلام نفيس بالمرة، فإذا كان الفقيه لم يسلم من الغلط في حكاية أقوال المذاهب الأخرى، فالباحث في العقائد أكثر منه عرضة للوقوع في الخطأ في هذا الباب، بسبب ما يكون بين الطوائف من التحامل في حكاية مذاهب المخالفين وأدلتهم، لذا فالواجب على المتخصص أن ينقل المذاهب من كتب أهلها.

[10] "**كتاب أصول الدين**" ص٣٣٥، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التوركية، مطبعة الدولة، استنابول، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

وبيّن أصحابه أنه إنما أراد أن الأجسام مفتقرة في بقائها إلى خالقها، فانظر إلى الفرق بين القولين!!

٤- عدم الاطلاع على المصادر ابتداءً، بدعوى التحذير من مطالعة كتب المبتدعة بإطلاق، مع التصدي للرد عليهم!!

قلتُ: وهذا -في الجملة- حق لا شك فيه، إلا أن هذا الحكم لا ينسحب على المتخصص في مجال المعتقد؛ إذ ما الفائدة من جعله مدرساً لمادة العقيدة في الجامعات، وهو لا يعرف أصلاً ما هي كتب طوائف المسلمين المعتمدة عندهم، فضلاً عن معرفته بمخالفتهم للحق، فضلاً عن معرفته بالخلافات الحاصلة بين الطائفة الواحدة!!

وبلا ريب: أن مثل هذا مدعاة للوقوع في الوهم في تحرير الأقوال وبيان عللها، دعنا من الرد والمناقشة، فبطبيعة الحال سيكون كثير منها خارج محل النزاع!!

٥- عدم تتبع المصادر والمقارنة بينها.

وهذا مدعاة للوقوع في الوهم والغلط، وأسباب الوهم هنا لا تخلو من أمرين:

- أن يكون أحد المذاهب العقدية قد جرى عليه تطور وتغير كبير، فيظن المتخصص في المعتقد أن اطلاعه على خمسة كتب، كافٍ لمعرفة ما جرى على هذه المذاهب من تطور وتغير خلال مسيرته، ومثال هذا: أن يظن المتخصص أن ما ورد في كتب الأشعري (ت٣٢٤هـ) والطبقة الأولى من أتباعه يوافق كل ما في كتب الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) الكلامية[١١]، وأن ما ورد في كتب الرازي (ت٦٠٦هـ) وأتباعه؛

[١١] الذي يظهر لي بحسب اطلاعي القاصر -والعلم عند علام الغيوب- أن الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) هو أول متكلم أقحم مباحث كاملة من الفلسفة في كتب الكلام، كما في كتابه "**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**"، وهذا الكتاب يعد من كتبه الكلامية لا الفلسفية؛ لسببين اثنين ١-تصريح النصير الطوسي (ت٦٧٢هـ) بذلك وهو له نقد على الكتاب، ٢-ولأن الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) أورد مباحث الإمامة في كتابه "**المحصل**"، وهي لا تذكر في المصنفات الفلسفية سواء التي كتبها الفلاسفة، كالفارابي (ت٣٣٩هـ)، وابن سينا (ت٤٢٨هـ)، أو التي

كـ"**الطوالع**"، و"**الصحائف**"، و"**المواقف**"، و"**المقاصد**" يوافق كل ما في مصنفات السنوسي (ت٨٩٥هـ) ومن أتى بعده في المغرب.

- أن يكون في أحد المذاهب العقدية خلاف مشتهر بين علمائه في مسألة عقدية، فمع عدم تتبع المصادر؛ يظن المتخصص أن القول المقرر في عدة كتب لهذا المذهب؛ هو قول مجمع عليه بين علماء المذهب كلهم، ومثال هذا: أن يظن المتخصص أن القول بإثبات إمامة العبيديين مجمع عليه بين علماء ودعاة القرامطة كافة، والواقع خلاف ذلك؛ فقدماء دعاة القرامطة في ديار العجم —كمحمد بن أحمد النسفي (ت٣٣١هـ) وأبي حاتم الرازي (ت٣٢٢هـ) وأبي يعقوب السجزي (بعد ٣٦١هـ)[١٢]– لم يكونوا يقولون بإمامة العبيديين، وكانوا يعتقدون بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق هو القائم المنتظر، وأنه حي وسيعود، أما دعاة القرامطة في المغرب؛ –

كتبها الرازي (ت٦٠٦هـ) وأتباعه؛ كالأثير الأبهري (ت٦٦٣هـ)، والنجم القزويني (ت٦٧٥هـ)، ثم جاء النصير الطوسي (ت٦٧٢هـ)، واعتمد طريقة الرازي (ت٦٠٦هـ) في "**محصله**" وكتب كتابه الشهير: "**تجريد العقائد**"، وأقحم فيه مباحث من الفلسفة، كأبواب الوحدة والكثرة، والعلة والمعلول.. إلخ، وانتشر "**تجريده**" انتشار النار في الهشيم في ديار العجم والروم، ما بين شارح ومحشي ومعقب ومنتصر، وكاد ينسخ كل ما سبقه من كتب الكلام، فلا تغتر بعد هذا البيان: بدعوى بعض المتعصبين من الإمامية؛ بأن النصير الطوسي (ت٦٧٢هـ) هو مؤسس علم الكلام الفلسفي، فقد سبقه لهذا الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، مع أن الطوسي (ت٦٧٢هـ) لم يأت بجديد في علم الكلام، فهو –في غالب المسائل الكلامية– عالة على اختيارات أبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، ولم يخالفه —حسب استقرائي– إلا في مسألة زيادة الوجود على الماهية، وأن الوجود مقول بالاشتراك المعنوي لا اللفظي، وسأبسط القول عن هذا في بحث لي عن المدارس الكلامية عند الإمامية إلى قيام الدولة الصفوية، –يسر الله إتمامه بإتقان–، وإذا أحطت علماً بكل هذا؛ فستدرك السبب الذي جعل السنوسي (ت٨٩٥هـ) يحذر من مطالعة كتب الرازي (ت٦٠٦هـ) والبيضاوي (ت٦٨٥هـ)، وهو نفس السبب الذي جعل التاج السبكي (ت٧٧١هـ) يذم: "**طوالع**" البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، و"**صحائف**" السمرقندي (ت٦٩٠هـ)، و"**تجريد**" الطوسي (ت٦٧٢هـ)، كما في "**منع الموانع**".

[١٢] أما أبو يعقوب السجزي (بعد ٣٦١هـ) فقد وردت له عبارة في كتابه "**الافتخار**" ص١٧٥ —وهو من أواخر كتبه– قد يُفهم منها أنه اعترف بإمامة العبيديين، مع أنه لم يصرح باسمهم، ومن المضحك أن يزعم محقق الكتاب د. إسماعيل قربان حسين بوناوالا (= من إسماعيلية الهند) ص١٦ أن الانتقال من اعتقاد أن محمد بن إسماعيل هو القائم المنتظر وأنه حي لم يمت، إلى القول بوفاته واستمرار سلسلة الإمامة في ذريته= يعد تعديلاً ضئيلاً في نظرية الإمامة والقائم لدى طائفته!!! بل هي الأهواء والآراء التي أسست على غير الحجة والبرهان، لذا فهي قابلة للتغيير والتبديل حسب الظروف والمصلحة.

كالقاضي النعمان (ت٣٦٣هـ)- فبدلوا المذهب، وقالوا بموت محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وأن عبيد الله المهدي (ت٣٢٢هـ) من نسله، وهو الإمام المنصوص عليه، والإمامة من بعده في ذريته.

٦- انعدام المعرفة التامة في التعامل مع المصادر العقدية، وهذا يكون لثلاثة أمور:

- أن يكون الكتاب قد تداولته أيدي المعلقين، فيطبع غير مميز كلام صاحب الكتاب عن كلام المعلق الذي كانت بين يديه النسخة، فيأتي المتخصص ويظن أن كل ما ورد في هذا الكتاب هو من كلام المؤلف، وهو ليس كذلك، ومثال هذا: طُبع كتاب "**شرح الأصول الخمسة**" للقاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، عن نسخة بتعليق تلميذه الجارودي أحمد بن الحسين بن أبي هاشم الرازي الملقب بـ(مانكديم) (ت حدود٤٢٠هـ)، ولم يُميّز كلام المعلق عن كلام القاضي؛ فاختلط الأمر على بعض المتخصصين في المعتقد[١٣]؛ فظن أن القاضي يقول بقول الجارودية في طريق ثبوت الإمامة، وأنها بالدعوة والخروج في الفاطميين من بعد علي وولديه –رضي الله عنهم- وهذا ليس من قول القاضي ولا من مذهب أصحابه، وكلام الرجل في الإمامة وإثبات خلافة الخلفاء الأربعة والذب عنهم وجعل الاختيار هو طريق ثبوت الإمامة= أظهر من الشمس، كما تراه مبسوطاً في كتابه "**تثبيت دلائل النبوة**" وكتاب الإمامة من كتابه الكبير "**المغني في أبواب التوحيد والعدل**"، وقد نقضه تلميذه العاق الشريف المرتضى الإمامي (ت٤٣٦هـ) في كتابه "**الشافي في الإمامة**"، ونقض هذا النقض، تلميذ القاضي الآخر، أبو الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، ونقضه في عداد المفقود مع شديد الأسف.

---

[١٣] انظر: "**الفوائد المجتمعة في بيان الفرق الضالة والمبتدعة**" لإسماعيل بن عبد الباقي اليازجي (ت١١٢١هـ)، ص٢٨، الحاشية: (٢)، دار أطلس الخضراء، الرياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- أن يظن المتخصص أن الآراء الواردة في أي كتاب من كتب طائفة (ما)= هي بالضرورة أقوال المذهب نفسه، أو قول جمهور علمائه، ومثال هذا: أن الذي استقر عليه رأي الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) في كتابه "**معالم أصول الدين**"[١٤]: أن صفات المعاني مجرد نسب وإضافات، ومعلوم أن النسب والإضافات لا وجود لها في الخارج، وهذا خلاف مذهب الأشعرية، حيث ينصون على أن صفات المعاني موجودة وزائدة على الذات، وقد نص شُراح كتاب الرازي (ت٦٠٦هـ)[١٥] هذا: أن قوله هذا خلاف الأصحاب، بل قال بعضهم: أن هذا تصريح منه بنفي الصفات، فيأتي من لا يميز بين الكتب؛ فينسب قول الرازي (ت٦٠٦هـ) هذا إلى الأشعرية قاطبة؛ فيقع في الوهم، ومثال آخر: أن الذي استقر عليه رأي أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) في كتابه "**النظامية في الأركان الإسلامية**"[١٦]: أن القدرة الحادثة مؤثرة في الفعل، وهذا خلاف أصول مذهب الأشعرية، وقد نبه تلميذ الجويني (ت٤٧٨هـ) أبو القاسم الأنصاري النيسابوري (ت٥١٢هـ) إلى أن قول شيخه هذا خلاف طريقة الأصحاب؛ لذا لم يذكره لمّا عدد أقوال أصحابه في هذه المسألة[١٧]، وقد حاول السنوسي (ت٨٩٥هـ) تبرئة الجويني (ت٤٧٨هـ) من هذا القول، وأوجب تنزيهه عن

---

[١٤] وهو آخر كتبه الكلامية، كما ذُكر ذلك في ترجمته.

[١٥] كتلميذه القطب المصري (ت٦١٨هـ)، وابن التلمساني (ت٦٥٨هـ)، راجع: "**شرح معالم أصول الدين**" لابن التلمساني (ت٦٥٨هـ)، ص٣٣٤-٣٣٥، تحقيق نزار حمادي، دار الفتح، الأردن، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، وانظر: "**المنهج السديد في شرح كفاية المريد**" للسنوسي (ت٨٩٥هـ)، ص٢١٨، تحقيق مصطفى مرزوقي، دار الهدى، الجزائر.

[١٦] "**العقيدة النظامية**" ص١٨٨، تحقيق د. محمد الزبيدي، دار النفائس، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

[١٧] انظر: "**الغنية في الكلام**" ٢/٨٠٨، تحقيق مصطفى حسنين عبد الهادي، دار السلام، القاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

اعتقاد ظاهر ما نُسب إليه، وتأويل ما صدر عنه، والرجل معذور؛ فهو لم يقف على كتاب "**النظامية**"[١٨].

- أن يظن المتخصص أن أي كتاب يكتبه علم من طائفة (ما) يتعلق بالمسائل العقدية= هو بالضرورة معبر عن رأي الطائفة ومعتقدهم؛ ومثال هذا: أن يعتقد المتخصص أن ما كتبه الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) وأتباعه في الفلسفة، يصح نسبته لمذهب الأشعرية، وهذا خطأ؛ حيث إن الرازي (ت٦٠٦هـ) اخترع هذه الطريقة، وهي التصنيف في شرح عقائد الفلاسفة والاستدلال لهم، وتبعه طائفة من الأشعرية؛ كالأثير الأبهري (ت٦٦٣هـ) في متنه "**هداية الحكمة**"، والنجم القزويني (ت٦٧٥هـ) في متنه "**حكمة العين**" ولم يسبق الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) في سلك هذه الطريقة أحد من أصحابه[١٩]، بل ولا من المعتزلة[٢٠].

٧- الخوض في الردود قبل تحرير المسائل.

[١٨] انظر: "**شرح المقدمات**" ص٨٦، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، وإن عُذر السنوسي (ت٨٩٥هـ) في دعواه هذه، بسبب عدم وقوفه على "**نظامية**" الجويني (ت٤٧٨هـ)؛ إلا أن محقق كتابه الأستاذ نزار حمادي غير معذور في تركه التنبيه على هذا الأمر في حاشية الكتاب.

[١٩] قد يعارض بعضهم بالغزالي (ت٥٠٥هـ) الذي كتب "**مقاصد الفلاسفة**"، وأقول: إن الرجل قد وضح سبب تأليفه لكتابه "**المقاصد**"، وهو: أنه سيجعله كالمقدمة لرده "**تهافت الفلاسفة**"؛ حتى يتصور القارئ مذهبهم قبل المناقشة؛ فهو لم يكتب في شرح عقائد الفلاسفة مقرراً ومحتجاً لها ابتداءً، كما فعل الرازي (ت٦٠٦هـ) وأتباعه، ولو أن الرازي (ت٦٠٦هـ) أعقب مصنفاته الفلسفية؛ كـ: "**المطالب العالية**"، و"**الملخص في الحكمة والمنطق**"، و"**المباحث المشرقية**" =كتباً مستقلة تنقض ما فيها؛ لكان سائراً على نهج أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، ويدل على صحة ما أقول: أن الكوثري (ت١٣٧١هـ) [= **في تحقيقه لشرح أبي عبد الله محمد بن أبي بكر التبريزي على مقدمات موسى بن ميمون القرطبي (ت٦٠٣هـ) الخمس والعشرين، ص٢٧، حاشية (١)**] عد قول الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) في "**مطالبه العالية**" ٤/٢٩-٣٣ بـ(**أنه ليس في الكتب السماوية ما ينافي قدم العالم بالمعنى الذي أراده الفلاسفة**)= ((هفوة باردة))، ولو أن صنيعه في هذا الكتاب كصنيع أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)؛ لما قال الكوثري (ت١٣٧١هـ) -وهو آية في سعة الاطلاع- ما قال، والله يغفر لجميع المسلمين زللهم، ويتولاهم برحمته.

[٢٠] وقد ذكر ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (ت٦٥٦هـ) أنه ليس من عادة أصحابه شرح كتب المخالفين، فضلاً عن التصنيف في معتقداتهم، ذكر هذا في مقدمة شرحه لكتاب الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) "**الآيات البينات**" في المنطق لما طُلب منه أن يشرح هذا الكتاب.

ولا شك أن هذه منهجية خاطئة، وهي من أعظم الأسباب الجالبة للوهم، فترى بعض المتخصصين يقفز مباشرة لقراءة مثل كتاب "**درء تعارض العقل والنقل**" أو "**بيان تلبيس الجهمية**"، وهو لم يحرر بعد المعتقد الحق في المسائل المختلف فيها بين الأمة، وبلا شك أنه –أيضاً– غير متصور لأقوال المبتدعة، ومذاهبهم، وأدلتهم، فلا غرابة إذاً أن يقع في الوهم.

٨– عدم معرفة المراد من المصطلحات.

وهذا أيضاً من جملة الأسباب الجالبة للوهم، والجهل بهذه المصطلحات يكون على مرتبتين:

- أن لا يعرف المتخصص المراد من المصطلح ابتداءً، فلا يعرف مقصود المتكلمين من [الجسم]، فيظن أن معنى الجسم عندهم هو: جثة الحيوان، وهو أعم من هذا، فالقلم جسم عند المتكلمين.
- أن يظن المتخصص أن المصطلح المتفق في اللفظ، هو واحد في معناه في جميع إطلاقاته، وهذه المرتبة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ– أن يسوي المتخصص بين مصطلح يذكر في كتب طوائف مختلفة المنهج بمسمى متفق، كما في مصطلح: [الجسم] بين المتكلمين والفلاسفة، وإن اتفق هذا المصطلح في المسمى؛ إلا أن هناك خلافاً بينهم في ما يتركب منه الجسم، فالمتكلمون يرون أن الجسم ما ركب من الجواهر، أما الفلاسفة فيرون أن الجسم ما ركب من المادة والصورة[٢١].

ب– أن يسوي المتخصص بين مصطلح يُذكر في كتب طوائف متحدة المنهج بمسمى متفق، كما في مصطلح: [الجسم] بين المعتزلة والأشعرية (= أهل الكلام)، فالأولون يرون أن الجسم ما رُكب من ثمانية جواهر، أو ستة، أو أربعة على خلاف بينهم، أما الآخرون فالمشهور من قول إمامهم أنه يرى أن الجسم

[٢١] راجع: "**الهدية السعيدية في الحكمة الطبيعية**" لفضل الحق الخيرأبادي (ت١٢٧٨هـ)، ص١٣، تصحيح عبد الرحمن البرقوقي، مجلة المنار الإسلامية، مصر، ١٣٢٢هـ.

هو المؤلَّف، وأقل ما يتألف منه جوهران، وثمرة الخلاف: الخط جسم عند الأشعري (ت٣٢٤هـ) دون المعتزلة[٢٢].

ت- أن يسوي المتخصص بين مصطلح يستخدم في موضعين أو أكثر في كتب طائفة معينة، فيظن أن معناه في الموارد التي يُذكر فيها: واحد، كما في مصطلح: [الأحوال] عند المعتزلة، فتراه يُستخدم في كتبهم في باب إثبات حدوث العالم، وفي باب الصفات، أما الاستخدام الأول: فالمراد منه طريقة في إثبات حدوث العالم أُصطلح على تسميتها بطريقة الأحوال، وهي التي نصرها أبو الحسين البصري (ت٤٣٦هـ) وأتباعه، والطريقة الأخرى تدعى: بطريقة المعاني، وهي التي رجحها أبو هاشم الجبائي (ت٣٢١هـ) وأنصاره، وملخص الطريقتين: أن أبا الحسين (ت٤٣٦هـ) يرى أن الجسم حال وجوده لا ينفك أبداً عن الأكوان، وأنه لا محالة إما متحرك وإما ساكن، فعند وجوده لا بد وأن يكون على حالة من الحركة أو السكون، أما أبا هاشم (ت٣٢١هـ)، فيرى أن الأكوان (= الحركة، السكون) معان منفصلة عن الجسم، وتحرك الجسم وسكونه مرتبط بقيامها به[٢٣]، أما الاستخدام الثاني: فالمراد منه صفة لموجود، تُعرف الذات عليها، ولا توصف تلك الصفة لا بالوجود ولا بالعدم، وجمهور المسلمين -بمن فيهم أبو الحسين البصري (ت٤٣٦هـ) وأتباعه- على إنكارها سوى البهشمية من المعتزلة ومن تأثر بهم من جارودية طبرستان، وبعض الإمامية، وبعض الأشعرية.

٩- التركيز في دراسة المعتقد على مسائل معينة دون أخرى.

[٢٢] راجع: "**التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض**" لأبي محمد ابن متّويه المعتزلي (ت في القرن الخامس)، ٩/١، تحقيق دانيال جيماريه، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

[٢٣] ولزيادة بيان عن هذه المسألة انظر: "**خلاصة النظر**" لمتكلم إمامي مجهول، من أتباع مدرسة أبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ) عاش في القرن السابع، ص٢٤، تحقيق زابينه اشميتكه، وحسن انصاري، مؤسسه بزوهشي حكمت وفلسفة إيران، ومؤسسه مطالعات اسلامي دانشكاه آزاد برلين- ألمان، ١٣٨٥هـ-ش.

وهذا ظاهر جداً، فترى كثيراً من المتخصصين يركزون في دراسة علم أصول الدين على أبواب محددة دون بقية الأبواب، ولهذا الأمر صورتان:

- أن يركز المتخصص على دراسة باب معين من أبواب المعتقد، ويهمل الأبواب الأخرى، كمن يركز على دراسة باب التوحيد، ويهمل أبواب مسائل الآخرة.
- أن يركز المتخصص على دراسة المعتقد عند طائفة معينة دون بقية الطوائف المشهورة، والتي يكثر ذكر خلافها في أغلب مصنفات العقيدة.

١٠- الاشتغال بالمفضول عن الفاضل، وبما لا ينفع.

وهذا أمر -مع شديد الأسف- عم وطم بين عموم أوساط طلبة العلم، وليس مقتصراً على المتخصصين في علم المعتقد، ولهذا السبب صورتان:

- اشتغال بعضهم بتتبع كتب المعاصرين ودراساتهم في مجال العلم الشرعي[٢٤]، على حساب المصادر الأصلية المعتبرة، ولو أن الطالب جمع بين الأمرين لما كان ملوماً، أما أنه يهمل الأصل على حساب الفرع؛ فهذا لا ينبغي ولا يليق، ومما نبه عليه بعض شيوخنا: أن كتب المعاصرين لا تخرج طالب علم متين، وهو كما قال.
- انكباب طائفة كبيرة من طلبة العلم على بعض الترهات المعاصرة؛ مثل ما يسمى بكتب: "**الروايات**"، و"**الفكرية**"، و"**التحليل السياسي**"، وإن شئت فانظر إلى تهافتهم في معارض الكتب على تتبع أمثال هذه السخافات[٢٥]، والإعراض عن الكتب الأصلية في شتى مجالات العلوم الشرعية.

---

[٢٤] يحدثني بعض الباعة في إحدى المكتبات التجارية في مدينة الرياض: أن أكثر كتاب بيع منه نسخ في تاريخ المكتبة، هو كتاب: "**اللحية**" لأحد المعاصرين!!!

[٢٥] ومما يُلحق بهذه السخافات: التحزب الموجود بين عموم طلبة العلم، والانتماءات الجوفاء، وانتصار كل حزب لحزبه، ولو على حساب الحق، ومع هذا فلا تكاد ترى رجلاً مُلتزماً -فضلاً عن كونه طالب علم-؛ إلا وهو مُصنّف على إحدى التسميات المخترعة المعاصرة، فإن كان مقراً بذلك؛ فهو وشأنه، والله من ورائه محيط، لكن ماذا نصنع بمن يبرأ

ثانياً: في ذكر مواطن الزلل:

اعلم: أني رأيتُ مواطن الزلل فيما اطلعتُ عليه من كتب المعاصرين في علم المعتقد= لا تخرج -في الغالب- عما يلي[٢٦]:

١- **عدم تمييز مذهب أهل السنة عن غيره، ونسبة أقوال المخالفين له، أو عدم تعقب الواهمين في هذا**؛ كأن يقول المتخصص: [**أهل السنة يقولون بأن إرادة الله مخلوقة لا في محل**]، أو أن يحقق المتخصص كتاباً في علم العقيدة، ويجد مؤلفه يقول: [**إرادة الله غير زائدة على علمه**]، ثم لا يتعقبه ويبين وهمه، ويذكر معتقد أهل الحق.

قلتُ: وهذا الأمر في الحقيقة هو: مصيبة عظمى، وكارثة كبرى؛ إذ أصبح المتخصص -والذي يُنتظر منه نقض مذاهب المخالفين-؛ لا يعرف مذهب أهل السنة ابتداءً، فكيف سيفحم المخالفين وينتصر للحق!!! فإلى الله المشتكى.

٢- **حكاية مذاهب الخصوم بما يلزم من قولهم، لا بما هو واقع الحال**؛ كأن يقول المتخصص: [**المعتزلة تنكر اتصاف الله بالكلام؛ لأجل أنهم يقولون بأن القرآن مخلوق**].

قلتُ: وهذا الأمر كثير الوقوع جداً، ويقع فيه الكبار أيضاً، واعلم: أن هذا المثال لازم لقول المعتزلة في معنى صفة الكلام؛ حيث إنهم يرجعون معنى صفة الكلام إلى أنه فاعل الحروف المسموعة، لا أن هذه النسبة هي واقع حالهم؛ حيث إنهم يحكون الإجماع على اتصاف الله بالكلام.

إلى الله من كل هذا نهاراً ومساءً؟ وليت أن براءته نفعته!! بل قُطع رزقه، وغُدر به، وضُيّق عليه؛ لجهالة حاله، بعدم انتمائه إلى أي حزب مخترع، وإلى الله المشتكى من هذا الزمن وأهله.

[٢٦] وليكن في بالك يا طالب العلم: أن ما سأذكره من الأمثلة هنا؛ إنما هو من باب التوضيح والبيان، ولا يلزم أن تكون جميع هذه الأمثلة بعينها واقعة، وسأبين مواطن الزلل فيها؛ حتى يتضح للقارئ الكريم كيفية دخول الوهم.

٣- **عدم معرفة علة القول، والأصل الذي بُني عليه**؛ كأن يقول المتخصص: [**المعتزلة تقول بخلق القرآن؛ لأجل إنكارها قيام شيء من الصفات بالله**].

قلتُ: وهذا الموطن يميز المتخصص المحقق عن غير المحقق، واعلم: أن هذه ليست هي علة القوم، وإلا للزم أن يقولوا بأن عالمية وقادرية وحياة الله مخلوقة؛ لتحقق العلة ذاتها، وهي: [**عدم قيام هذه الصفات بالذات الإلهية**]، والواقع أنهم يكفرون من يقول بهذا، والعلة عندهم هي: أن القرآن كلام الله، وكلام الله صفة فعلية، والصفات الفعلية -عند القوم- مخلوقة منفصلة عن الرب، فينتج: القرآن مخلوق، ولو أردنا أن ننظم تعليلهم هذا على صورة القياس الاقتراني المنطقي، فسنقول -على لسانهم طبعاً-: [**القرآن صفة فعلية، وكل صفة فعلية مخلوقة= فالقرآن مخلوق**]، وينقض السني هذا القياس بمنع كلية المقدمة الثانية.

٤- **الخلط في نسبة الأقوال لقائليها، أو المذاهب لأصحابها**؛ كأن يقول المتخصص: [**المعتزلة تقول بأن الكلام حقيقة في المعنى النفسي، وهذا المعنى النفسي ثابت لله، وهو قديم زائد على الذات**]، أو أن يقول المتخصص: [**القائلون بثبوت الأحوال من المعتزلة هم: [البهشمية]؛ وهم أتباع أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم-**].

فلتُ: وهذا من أقبح الزلل وأشنعه؛ وذلك لسهولة ويسر هذا المبحث، فما على المتخصص إلا أن يراجع المصادر وينظر إلى من تُنسب إليه هذه الأقوال، ومَن هم أصحاب هذه المذاهب، فالأمر لا يحتاج إلى كبير جهد!! واعلم أن المثال الأول: هو قول الأشعرية، وليس

من قول المعتزلة في شيء[27]، وأما المثال الثاني: فأبو هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب توفي عام (٩٩هـ) قبل أن يُظهر الجهم بن صفوان (ت١٢٨هـ) إنكار الصفات، وتتبعه طبقات المعطلة، بل لعله توفي قبل أن يعتزل المعتزلة مجلس الحسن البصري (ت١١٠هـ)!!! و[**بهشمية المعتزلة**] منسوبة لأبي هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (ت٣٢١هـ) وهو أول من اخترع القول بالأحوال.

٥- **عدم معرفة استخدام المناهج الجدلية حال المناقشة، والإلزام بما لا يتردد الخصم من التزامه، أو بما هو غير لازم على أصوله؛** كأن يقول المتخصص للمعتزلي: [**إن قلت بأن القرآن مخلوق؛ فيلزمك أن تقول بأن صفة الكلام مخلوقة**]، أو أن يقول المتخصص للمعتزلي: [**إن قلت بأن القرآن مخلوق؛ فيلزمك أن تقول بأن الصفات الذاتية؛ كالعلم والقدرة والحياة= مخلوقة**].

قلتُ: وهذا الأمر نتيجة متوقعة لما بُني على الأوهام وقلة التحرير!! واعلم: أن المثال في الصورة الأولى لن يتردد المعتزلي من التزام اللازم المذكور، بل هو منطوق مذهبه، وأما الصورة الثانية، فهي غير لازمة له؛ لأمرين: أولهما: أنه لا يجعل الكلام من صفة الذات، وإنما هي من صفة الفعل، وثانيها: أنه يجعل معنى المتكلم من فعل الحروف المسموعة، والأولى تقديم مناقشته في: أن كلام الله صفة ذاتية فعلية، وأن صفات الفعل غير مخلوقة، وأن معنى الكلام لغة غير محصور بما ذكر.

٦- **التسوية بين قولين مختلفين لطائفتين في مسألة** (ما)**؛ وذلك لأجل اتفاقهما في قضية لها تعلق بالمسألة؛** كأن يقول المتخصص: [**مذهب المعتزلة**

---

[27] وقد ذُكر لي –وأرجو أن يكون النقل غير صحيح–: أن طالباً –في بلدنا– خلط بين قولي المعتزلة والأشعرية في القرآن في رسالته للماجستير، ووقوعه في هذا الوهم ليس بأبشع من مروره على لجنة المناقشة –الموقرة– مرور الكرام!!!

والسالمية في القرآن الكريم سواء؛ لاتفاقهما على أن الحروف حقيقة في الكلام، خلافاً للأشعرية].

قلتُ: وهذا المسلك قبيح الشأن جداً، وهو من البراهين على قلة التحصيل، واعلم: أن اتفاق المعتزلة والسالمية على أن الحروف حقيقة في الكلام= لا يدل على أن قولهم في القرآن متحد، حيث إنهم مختلفون في كون الكلام صفة فعل أم صفة ذات، ومنه فرعوا القول بأن القرآن مخلوق أم قديم؛ ولذا فهم يكفرون بعضهم بعضاً، أما تكفير المعتزلة السالميةَ؛ فلقولهم بقدم القرآن، ولا قديم سوى الله، وأما تكفير السالمية المعتزلةَ؛ فلقولهم بخلق القرآن، ولا صفة ذاتية لله مخلوقة، فكيف يُجعل القولان سواء!!!

٧- **عدم المقدرة على معرفة الفروق العميقة للمذاهب والأقوال المتفقة على أصل كلي كبير**؛ كأن يقول المتخصص: [**القائلون بأن الإرادة ليست بزائدة على العلم متفقون فيما بينهم في معنى الإرادة**]، أو أن يقول المتخصص: [**الأشعرية متفقون من كل وجه في باب صفات المعاني**].

قلتُ: وهذا الأمر لا يكاد يسلم منه أحد، ورأيته في رسائل جامعية يشار لها بالبنان**!!** واعلم: أن اتفاق طوائف على إرجاع معنى الإرادة إلى العلم؛ لا يدل بحال على تطابق أقوالهم؛ حيث إن بعضهم يقيد العلم هذا: بالعلم بما في الفعل من المصلحة الداعية للإيجاد، أو بعلم الله بفعل نفسه، فبينهم موضع افتراق[٢٨]، وكذا الأشعرية، وإن اتفقوا على أن صفات

[٢٨] انظر: "**إشارات المرام من عبارات الإمام**" للكمال البياضي (ت١٠٩٨هـ)، ص١٥٣، تحقيق يوسف عبد الرزاق الشافعي، تصوير زمزم يبلشرز، كراتشي، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، قلتُ: وأنت خبير بأن الإشكال الذي أورده بعضهم على من قال بأن إرادة الله هي عين علمه؛ وهو: (أن الله يعلم كل شيء، وهو -على أصولهم- لا يريد شراً)= غيرُ وارد على من أرجع الإرادة للعلم من طوائف المعتزلة القدرية؛ إذ أن العلم هنا: إما مقيد بالعلم بما في الفعل من المصلحة، أو بعلم الرب بأفعاله، أما القول الأول فظاهر أنه علم مقيد، وأما القول الآخر، فمن أصولهم الكبرى: أن الله لا يفعل القبيح ولا يخلّ بالواجب، راجع: "**كتاب القبسات**" للداماد الإسترأبادي (ت١٠٤١هـ)، ص٣٢٤، تحقيق مهدي محقق، وتوشي هيكو ايزوتسو، وعلي موسوي بهبهاني، وإبراهيم ديباجي، منشورات جامعة تهران، تهران، ١٩٧٧م.

المعاني موجودة قديمة زائدة على الذات؛ إلا أنهم يختلفون في مغايرتها لأحكامها، فأشعرية العجم —وهو نص إمام المذهب– لا يفرقون بين قيام العلم بالذات وبين كون الذات عالمة، دون أشعرية المغرب[٢٩] الذين يفرقون بين علم الله وكونه عالماً، وهذه المسألة مبنية على إثبات الأحوال من عدمها، فمن أثبت الأحوال منهم فرّق، وإلا فلا.

٨- **الخلط بين المتقدم والمتأخر، وبين الأصل والفرع**؛ كأن يقول المتخصص: [**وسبق الاثنا عشرية المعتزلةَ إلى القول بخلق القرآن، وإنما المعتزلة أخذوا هذا القول عن الاثني عشرية**].

قلتُ: وهذه من المواطن التي يستغرب غاية الاستغراب صدورها من متخصص؛ حيث يستوجب عليه الإحاطة بتواريخ نشأت الفرق الكبرى، ومسيرة تطورها العقدي، واعلم: أن المعتزلة نشأت في أواخر عصر بني أمية (قبل عام ١١٠هـ)، والاثنا عشرية لم توجد إلا بعد وفاة الحسن بن علي العسكري عام (٢٦٠هـ).

٩- **خلط الطوائف المتنافرة بعضها ببعض، أو عدم المقدرة على معرفة الفرق المميز بين الطوائف؛ لأجل اتفاقها في مسائل معينة، أو أصل كبير**؛ كأن يقول المتخصص: [**الجهمية والمعتزلة طائفة واحدة؛ لقولهم بإنكار الرؤية**]،

---

[٢٩] ليس معنى إضافتهم للمغرب: أن هذا القول لم يعرف إلا هناك، فالواقع أن إثبات الحال منسوب للقاضي الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، ونص عليه أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) في "**شامله**" و"**إرشاده**"، وهما من أشعرية المشرق، إلا أنه كان لكتاب "**الإرشاد**" في المغرب حضور لافت؛ فأكثر شراحه هم من مالكية المغرب، واختصره السلالجي الفاسي (ت٥٧٤هـ)، –والذي يُعرف مختصره بـ"**العقيدة البرهانية**"، وقد ذكرها شيخ الإسلام (ت٧٢٨هـ) في "**شرح الأصبهانية**" ص٤٧٥، ولم يعرفها المحقق الفاضل!– وانتشر مختصره في تلك الديار، فكتبوا الشروح عليه، فجاء السنوسي (ت٨٩٥هـ) وبنى عقائده على عقيدة السلالجي الفاسي (ت٥٧٤هـ)، وفرّق بين صفات المعاني والمعنوية — بناء على إثبات صاحب كتاب "**الإرشاد**" للحال–، ونسخت متونُ السنوسي (ت٨٩٥هـ) وما كُتب عليها= مصنفات الأقدمين من أصحابه، فأصبح هذا القول هو المعتمد من قرون في مناهج الأشعرية التعليمية في كثير من المدارس الدينية في العالم الإسلامي.

أو أن يقول المتخصص: [**جارودية اليمن أقرب طوائف الزيدية إلى أهل السنة؛ لعدم تكفيرهم الخلفاء الثلاثة**][٣٠].

قلتُ: هذا المنهج يلزم منه لوازم شنيعة، واعلم: أن المعتزلة والجهمية تتفقان في أغلب باب التوحيد، حيث إنهم متفقون على إنكار الرؤية، والقول بخلق القرآن، وتعطيل أكثر الصفات، مع خلاف بينهم في بعضها، أما باقي المسائل في أبواب الاعتقاد الأخرى؛ فبينهم خلاف كبير جداً وصل إلى التكفير والتبريء، فكيف يكونون طائفة واحدة[٣١]!!! كما أن الزيدية طوائف، وأخبث طوائفها هم الجارودية، القابعون الآن في صعدة وصنعاء وضواحيهما، وكان لهم دولة في طبرستان، وإن كان هؤلاء الجارودية المتأخرون لا يكفرون الخلفاء الثلاثة –رضي الله عنهم– كما هو قول أبي الجارود، إلا أنهم مجمعون على عدم صحة إمامتهم، والخلاف بين هؤلاء المتأخرين إنما هو في حكم من تقدم على أمير المؤمنين علي في الإمامة، من إخوانه الخلفاء الثلاثة –رضي الله عنهم– فبعضهم يفسقونهم لذلك؛ لمخالفتهم النص الخفي على علي وولديه الحسنين –رضي الله عنهم–، وبعضهم يتوقفون، وخيرهم من يتأول ويعتذر لهم، ويذب عنهم؛ كيحيى بن حمزة (ت٧٤٩هـ) وهو خير الجارودية، ومع هذا فهو لا يثبت

---

[٣٠] قلتُ: المنقول عن مؤسس هذه الفرقة أنه كان يقول بأن إمامة علي وولديه –رضي الله عنهم– ثبتت بالنص الخفي، وهي بعدهم في كل فاطمي، وطريق ثبوتها له –بعد تحقق الشروط– أن يخرج ويدعو لنفسه، وكفر الخبيثُ الصحابةَ؛ لأجل تقصيرهم في تطلب من ينطبق عليه هذا النص الخفي، فجاء متأخرو الجارودية من بعد القرن الثاني –تقريباً–، وقلدوه في البدعة الأولى دون البدعة الثانية، واستقر المذهب على هذا؛ كما تراه في متونهم الكلامية وشروحها؛ كـ: "**الخلاصة النافعة**"، و"**الأساس لعقائد الأكياس**"، و"**المصباح**"، وإن كان يقع منهم تكفير لبعض الصحابة؛ كمعاوية –رضي الله عنه–؛ إلا أنهم لا يكفرون الصحابة بالعموم كما تفعل طوائف الرفض الغالية؛ لذا فجارودية اليمن عندها نوع رفض بإبطالها خلافة الثلاثة، وقد أكثرتُ من شرح هذه المسألة؛ لأني رأيتُ بعض طلبة العلم يخلطون في تحريرها بسبب تضارب ما في الكتب، وهم في هذا معذورون دون من أراد أن يبرئ زيدية اليمن من نسبتهم للجارودية –مع إقرار كبارهم بهذه النسبة– لأجل عيون رئيس اليمن السابق!!! وأقبح به من مبرر لو كان يعقل.

[٣١] قال أبو الحسين الخياط البغدادي المعتزلي (ت٣٠٠هـ): (**ولجهمٌ عند المعتزلة في سوء الحال والخروج من الإسلام كهشام بن الحكم**)، "**الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد**" ص٩٢، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٧م.

خلافة الثلاثة كما في كتبه الكلامية، كـ"**التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد**" و"**المعالم الدينية في العقائد الإلهية**"؛ وذلك لأجل أصله في طريقة ثبوت الإمامة.

١٠- **ظن أن ما يقرره علم مشهور داخل طائفة (ما) في مسألة فرعية، هو بالضرورة قول جميع علماء طائفته**؛ كأن يقول المتخصص: [**المعتزلة بأسرها تثبت الأحوال**].

قلتُ: وهذا مرده التهاون في دراسة هذه الفرق، والاستعجال في إطلاق الأحكام، مع التوهم بأن المشتركين في الانتساب لطائفة، لا بد وأن يتفقوا في كل صغيرة وكبيرة، ويضاف إلى هذا: عدم المقدرة على استقراء تاريخ الطوائف، وما نتج منها من مدارس، وما أحدثته من مسائل عقدية، وقد رأيتُ هذا الأمر واقعاً في رسائل جامعية ذائعة الصيت في الساحة العلمية، واعلم: أن مثبتي الأحوال من المعتزلة[٣٢]، هم: أبو هاشم الجبائي (ت٣٢١هـ)، ومن نصر طريقته، كالقاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، وطلابه، وخالف أبا هاشم (ت٣٢١هـ) أبوه (ت٣٠٣هـ)، والبغداديون، وأبو الحسين البصري (ت٤٣٦هـ) وأتباعه الخوارزمية، أما المتقدمون من المعتزلة فلم يتفوهوا بها أصلاً.

[٣٢] لتصور هذه المسألة وفهمها راجع: "**كتاب نهاية الأقدام في علم الكلام**" لـ[محمد بن] عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، ص١٣١، تحقيق الفرد جيوم، تصوير مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، و"**الإسعاد في شرح الإرشاد**" لعبد العزيز بن إبراهيم التونسي (ت٦٦٢هـ)، ص٣٠٥، تحقيق د. عبد الرزاق بسرور، ود. عماد السهيلي، دار الضياء، الكويت، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، وفي نقضها راجع: "**الحكايات**" للمفيد العكبري (ت٤١٣هـ)، ص١١٩، تحقيق محمد رضا الحسيني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، (ضمن مجلة تراثنا، [١٦]، العدد الثالث، السنة الرابعة، رجب ١٤٠٩هـ).

فصل

[في إيراد بعض الأوهام من كتب المتخصصين المعاصرين، وبيان وجه الغلط فيها]

وقد حان الآن موضع سرد الأمثلة، وسأذكر أبرز ما وقفتُ عليه من ملحوظات علمية فيما اطلعتُ عليه من كتب المعاصرين، ولن أورد كل ما وقفتُ عليه، فيكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

واعلم بأني لن أذكر أسماء من سأورد قوله للتعقيب عليه، بل ولن أوثق نصوصهم أصلاً؛ والسبب في هذا أني لا أريد أن ينجر البحث العلمي إلى الشخصنة، ويُفهم منه غير الذي أردتُ منه، ويأتي من لا يتقي الله ولا يخافه –وما أكثرهم في عصرنا!–، ويزعم أني أردتُ إسقاط هؤلاء الأفاضل، معاذ الله، بل مقصودي الأول: النصيحة لله ولدينه، ثم ثانياً: تنقية هذا العلم الجليل من هذه الأوهام التي لا تستساغ أن تصدر من غير المتخصص، فكيف إن صدرت من أهل الاختصاص!! وثالثاً: تنبيه المتخصصين إلى ضرورة تجنب مثل هذه الأخطاء، ولو على مستوى التأليف والكتابة على أقل تقدير، فأقول وبالله أستعين:

المثال الأول:

قال فاضل: (**فهاتان المرتبتان –أي العلم والكتابة– من لم يؤمن بهما: لم يؤمن بالقدر. وهاتان المرتبتان أنكرتهما طائفة القدرية الأولى الذين ظهروا في عصر الصحابة، فكفرهم الصحابةُ، كابن عمر، وغيره؛ لأنهم نسبوا الله إلى الجهل. لكم هؤلاء انقرضوا وانتهوا، وهم الذين قال فيهم الإمام الشافعي رحمه الله وغيره: "ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خُصِمُوا، وإن أنكروه كفروا"**).

قلتُ: إذا كان المقصود من عبارة الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)[٣٣] القدرية الغلاة[٣٤]؛ فما هو الداعي لمناظرتهم إذاً في إثبات العلم الأزلي!!! فالقوم مصرحون بإنكاره وقد فرغوا من هذا من قبل أن يُخلق الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)، ولا يخفى أن مقصود الإمام: هم القدرية المتوسطة، الذين يثبتون العلم والكتابة، وينكرون الخلق والمشيئة، ووجه الإلزام: أن الله تعالى عندهم يعلم ما كان وما سيكون، وأن من أنكر ذلك فهو كافر عندهم، فإن كان يعلم أنه في خلقه لفلان، أنه سيكفر، ويستمر على كفره، ويموت عليه، أوليس الأولى على أصولهم ألا يخلقه؛ حتى لا يعرضه للعذاب السرمدي؟ ويكون الأصلح لهذا الكافر أن يبقى معدوماً، فهو خير له من أن يخلد في العذاب.

المثال الثاني:

قال فاضل: (**هذا مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة في القرآن، أنه كلام الله حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، كما يقوله أبو المعالي الجويني، وليس كلام الله المعاني دون الحروف كما يقوله الأشاعرة**).

قلتُ: لقد ذكر شارح عقيدة الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ)[٣٥] أن قول أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) في الكلام: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات، وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وقد ذكر أبو المعالي (ت٤٧٨هـ) في "**إرشاده**"[٣٦] أنه يرى أن الكلام يطلق

---

[٣٣] ومن المضحكات في عصرنا –وما أكثرها!!– أن بعضهم جعل من المسائل المنتقدة على رجل (ما) من أهل السنة، أنه يقول بأن الإمام الشافعي هو مجدد القرن الثاني، وليس الإمام أحمد، فخرّجها هذا الألمعي بأن هذا طعن منه في الإمام أحمد!!! فيا إلهي!! هل هذه المسألة تستحق البحث ابتداءً، دع عنك الانتقاد في المخالفة فيها، فماذا نصنع إذا بُدع الخلق وضللوا لأجلها!!! فواغوثاه بالله!!

[٣٤] لعلهم هم الملقبون بـ(**السكنية**)، وقد ذكرهم الخياط المعتزلي (ت٣٠٠هـ) في "**انتصاره**" ص٩٢، ونص على أنهم يقولون بأن الله –تعالى ربنا عن إفكهم– لا يعلم الشيء قبل وجوده.

[٣٥] ص٩٢، خرج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

[٣٦] ص١٠٨، حققه د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.

حقيقة على العبارات وعلى الكلام القائم بالنفس، وسلم للمعتزلة دعواهم بأن الكلام اللفظي مخلوق، وإنما نزاعه معهم في جعلهم المتكلم هو من خلق الكلام[٣٧].

المثال الثالث:

قال بعض المتقدمين: (**وأن القرآن كلام الله تعالى، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، تكلم الله به في القدم بحرف يُكتب وصوت يُسمع ومعنى يُعلم**).

وعلق المحقق الفاضل: (**وقوله "في القدم" ظاهر مذهب المؤلف أن كلام الله تعالى قديم لا تعلق له بالمشيئة كما هو قول الكلابية ومن قال بقولهم**).

قلتُ: صريح مذهب المؤلف أنه على قول السالمية في صفة الكلام، وإيراد الكلابية هنا دليل على عدم استيعاب الفروق بين هذه المذاهب.

المثال الرابع:

قال فاضل: (**"ليس كلام الله الحروف" فقط "دون المعاني" كما يقول طوائف من أهل الكلام والحديث: أنه حروف وأصوات قديمة أزلية لها معان تقوم بذات المتكلم.**

"ولا المعاني" فقط "دون الحروف" كما تقوله الكلابية والأشاعرة، بل كلام الله – مجموع الأمرين– حروفه ومعانيه).

قلتُ: كيف يُجعل المقصود هم السالمية وأتباعهم من فقهاء الحنابلة، وهم يثبتون المعنى، والماتن يتحدث عمن يثبت الحرف دون المعنى!! والمقصود بالقائلين بأن حقيقة الكلام هو الحروف المسموعة دون المعاني؛ هم المعتزلة ومن تبعهم، وهم الطائفة التي تقابل الأشعرية في

---

[٣٧] ص١١٦-١١٧.

هذه المسألة؛ حيث إنهم مختلفون في حقيقة الكلام، ما بين من يجعلها الحروف المسموعة، وما بين من يجعلها المعنى القائم بالنفس، والأول قول المعتزلة والثاني قول الأشعرية.

المثال الخامس:

قال فاضل: (**والجهمية والمعتزلة نفاة الكلام مطلقاً يقولون: القرآن ليس كلام الله حروفه ومعانيه، بل الكل مخلوق**).

قلتُ: هنا أمران:

١- حقيقة قول الجهمية في صفة الكلام، وهل يوصف الله تعالى بها أم لا؟ وهل القرآن كلامه أم لا؟ فأرجئه إلى أن أقف على مصنفات لهم[٣٨].

٢- أما المعتزلة، فهم لا ينفون صفة الكلام مطلقاً، ولا يقولون إن القرآن ليس كلام الله، ولا يقولون -أيضاً- إن الحروف ليست من حقيقة الكلام، وليس خلافنا معهم في هذا، إنما نخالفهم في جعلهم صفة الكلام فعلية بإطلاق، وأن الصفات الفعلية مخلوقة، وأن حقيقة الكلام هي الحروف المسموعة دون المعنى، ومن كل ما سبق: فرعوا القول بخلق القرآن، فالقوم لا شك بأنهم يصفون الله بالكلام، وأنه متكلم، وأن الحروف من حقيقة الكلام، وأن معنى اتصافه بالكلام هو فعله للحروف المسموعة، وأن القرآن كلامه، وهو مخلوق، فهذا الفاضل وقع في عدة أخطاء، وهي:

- أنه نسب للمعتزلة إنكار صفة الكلام مطلقاً، وهم يثبتونها بطريقتهم.

[٣٨] لا شك أنهم يقولون بخلق القرآن وعنهم تلقف المعتزلة هذه البدعة، وهذا لا يغيب عن أحد، وقد عمدتُ إلى التنبيه إلى هذا؛ خشية من سوء الفهم الذي انفجر وانتشر، دع عنك الدخول في نيات العبيد، والذي أصبح -في عصرنا- عبادة شرعية يُتقرب بها إلى عالم الغيب والشهادة!! فاللهم نجنا برحمتك من الضباع وأتباعهم.

- أنه نسب لهم إنكار أن يكون القرآن كلام الله، وهذا لا يقول به من ينتسب لقبلتنا[39]، وهو بمنزلة لو قالت طائفة: (بحل الزنا، أو عدم وجوب الصلوات الخمس)، فهو خرق لما علم من الدين بالضرورة القطعية.
- أنه نسب لهم إنكار أن تكون حروف القرآن من كلام الله، ونصوصهم على خلافه.
- أنه نسب لهم القول بأن المعنى مخلوق، وهم لا يثبتون المعنى أصلاً حتى يقولوا بأنه مخلوق!!!

قال القاضي عبد الجبار الرازي (ت٤١٥هـ): (**وأما مذهبنا في ذلك، فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق محدث.... وإذ قد فرغنا عن ذكر شطر الخلاف في هذه المسألة، نعود إلى الكلام فيها، ونذكر حقيقة الكلام، وأنه الحروف المنظومة والأصوات المقطعة**)[40].

قال الحاكم الجشمي البيهقي (ت٤٩٤هـ): (**مسألة في القرآن وسائر كلام الله، لا خلاف بين الأمة أنه تعالى مُكلِّم[41] وأن له كلاماً، بل كل من أثبت الصانع أقر به... والذي يقول مشايخنا: إن كلامه تعالى من جنس كلامنا حروف منظومة، وإن المتكلم هو فاعل الكلام، فإذا خلق الله تعالى كلاماً في محل كان هو المتكلم به**)[42].

---

[39] ومن المؤسف أن الأشعرية قالوا بأن القرآن عبارة عن كلام الله النفسي، وقد تفطن العضد الإيجي (ت٧٥٦هـ) لما يلزم من قول أصحابه من خرق الإجماع الضروري، كعدم تكفير من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف؛ فكتب رسالته في صفة الكلام، وراجع: "**شرح المواقف**" للشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ٣/٨٥-٨٦، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣١١هـ.

[40] "**شرح الأصول الخمسة**" ص٥٢٨، بتعليق تلميذه الجارودي أحمد بن الحسين بن أبي هاشم الحسيني الرازي (حدود ٤٢٠هـ)، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.

[41] ذكر محقق الكتاب أن الذي ورد في أصل المخطوط: (متكلم)، وأنه صححها بناء على قول بدر الدين الحوثي!!!

[42] "**تحكيم العقول في تصحيح الأصول**" ص١٦٨، تحقيق عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ١٤٢٩-٢٠٠٨م.

المثال السادس:

قال فاضل: (**والقاسم المشترك بين المعتزلة في باب "الأسماء والصفات" أنهم يثبتون "الأسماء" وينفون "الصفات" ثم يختلفون في التعبير، فمنهم من يقول: "إن أسماء الله تعالى؛ كالأعلام المحضة المترادفة".**

والعلم المحض؛ هو: "اللفظ الذي لا يدل إلا على العلمية، ولا يدل على الوصفية في شيء"؛ كمن سمي: "حافظاً"، "وصالحاً" و"محمداً"، ولم يكن متصفاً بمعاني هذه الأسماء.

فجردوا أسماء الله تعالى عما تضمنته من المعاني.

ومنهم من يقول: (عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر).

والفرق بين هؤلاء ومن قبلهم: أن هؤلاء لم يطلقوا اسم الله تعالى إلا مقروناً بالتصريح بنفي ما تضمنته من الصفة، أما الأولون فليسوا كذلك، وإن كان الجميع متفقين على نفي الصفة، وإنما الخلاف في التعبير فقط).

أقول: المذاهب عندما يراد حكايتها؛ يجب حكايتها على ما يراها أهلها، لا على ما يلزم من قولهم، فكيف إن كانت الحكاية ناشئة من سوء فهم ابتداءً!!! وهذا الشرح لمذهب المعتزلة في باب الصفات الإلهية ليس بصحيح؛ بل فيه من الخلط والخبط ما لا يخفى على من اطلع على كتب القوم، وأقول في تقرير مذهب القوم:

اعلم أنهم يقسمون الأسماء ابتداءً إلى قسمين اثنين:

- ما أفاد معنى (= مفهوم)، كالقادر، والعالم، والحي.
- ما لم يفد معنى، كزيد، وعمرو.

والقسم الثاني لا يجوزون إطلاقه على الله ألبتة؛ وسبب ذلك: أن هذه الأسماء لا يستفاد منها في المسمى فائدة، والغاية منها مجرد التعريف، فهي ألقاب محضة.

أما القسم الأول، فيطلقونها على الله؛ لإفادتها فائدة مخصوصة في المسمى، ويرون أن هذه هي الصفة التي تثبت لله تعالى، فالأسماء التي سمى الله بها نفسه هي في حقيقة الحال: صفات عند القوم؛ لإفادتها معنى (= مفهوم)، فـ[العالم] من كان كل ما يصح أن يعلم: ظاهراً له ظهوراً يمتنع معه الشك منه، و[القادر] من كان على صفة يصح منه أن يفعل وأن لا يفعل.... إلخ.

ولهذا؛ فالمقولة الدارجة بين أوساط طلبة العلم: [المعتزلة تثبت الأسماء وتنفي الصفات بإطلاق]= فيها تجوز وتسامح، والأولى أن يقال: إن الأسماء الإلهية هي صفات عندهم.

واعلم أن المعتزلة يرون أن هذه المصادر (= علم، قدرة، حياة)، تسمى صفات من باب المجاز؛ فلا ينبغي أن يقال إنهم يثبتون الاسم (القادر) (= وهو صفة عندهم) دون ما تضمنه من الصفة (قدرة) (= وهي صفة من باب المجاز عندهم)، وقد عرفت أصلهم الذي بنوا عليه مذهبهم.

أما قول هذا الفاضل: (**فمنهم من يقول: إن أسماء الله تعالى؛ كالأعلام المحضة المترادفة**)؛ فالذي رأيتُه في كتبهم: أنهم لا ينفون مفاهيم هذه الألفاظ، بل ينصون صراحة على إثبات مفاهيمها كما هو في الشاهد، قال أبو علي محمد بن خلاد البصري (ت بعد ٣٢١هـ): (**مسألة: فإن قيل: أتقولون أن الله تعالى سميع بصير مدرك للمدركات؟ قيل له: نعم**[٤٣]**، والدليل على ذلك أنّا بيّنا أنه حي، لا آفة به، والحي إذا لم تكن به آفة كان مدركاً في الشاهد، ومدلول الدليل لا يختلف في الشاهد والغائب**)[٤٤]. قال الركن

---

[٤٣] بعض المعتزلة؛ كأبي القاسم البلخي (ت٣١٩هـ) لا يرى زيادة السمع والبصر والإدراك على العلم، والمسألة خلافية بينهم، وليس هذا محل بسطها.

[٤٤] "**كتاب الأصول**" مع شرحه "**زيادات شرح الأصول**" لأبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون البطحاني الجارودي (ت٤٢٤هـ)، ص٦٤، تحقيق كاميلا آدانغ، وولفرد مادلنغ، وزابينا اشمدتكه، دار بريل للنشر، ليدن- هولندا، ٢٠١١م.

الخوارزمي[٤٥] (ت٥٣٦هـ): (**فإن قيل: ما أنكرتم أن تكون الحياة للإنسان أمراً غير كونه عالماً، وفي ذاته تعالى ترجع الصفات إلى أمر واحد، وهو كونه عالماً؟ قيل له: إنما الأسامي والصفات تتبع المعاني، وتُعقل هذه المعاني في الشاهد أولاً، ويستعمل منها الأسامي والصفات الموضوعة لها في اللغة، وتغايرت الأسماء والصفات لتغاير معانيها. ثم إذا استعملنا تلك الصفات في ذاته تعالى فلا بد من أن نعني بها ما عقلناه من**

---

[٤٥] وهذا الرجل يخلط كثير من المؤلفين والمحققين في ترجمته، ما بين: -من يظن أنه هو محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي الحنفي المعتزلي (ت٥٣٨هـ) والمفسر اللغوي الشهير [= **انظر: الآراء الكلامية لصفي الدين الهندي مع تحقيق كتابه الرسالة التسعينية في الأصول الدينية ص٤٤١ للدكتور الفاضل/ ثائر علي الحلاق -وفقه الله-**]، -أو من يجعله مظهر الدين محمود بن محمد بن العباس الخوارزمي الحنفي المعتزلي (ت٥٦٨هـ) صاحب كتاب "**تاريخ خوارزم**" [= **انظر: تحقيق عواد محمود عواد سالم لكتاب شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني الأشعري (ت٦٥٨هـ ص٦٦٠)**]، -أو من يجعله أبا محمد الخوارزمي تلميذ القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) [= **انظر: تحقيق مجمع الفكر الإسلامي لكتاب اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية للمقداد السيوري الإمامي (ت٨٢٦هـ) ص٢٠٩**] -أو من يجعله أي شخص ينتسب لخوارزم بشرط أن يكون اسمه (محموداً) حتى لو كان من الفلاسفة!! [= **انظر: تحقيق نزار حمادي لكتاب شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني الأشعري (ت٦٥٨هـ) ص٥٩٦، وتحقيق سيد مختار محمد أحمد حشاد لكتاب المعالم الدينية في العقائد الإلهية ليحيى بن حمزة الجارودي (ت٧٤٩هـ) ص٧٥**] وسبب ذلك هو عدم وجود ترجمة محررة له في كتب التواريخ، مع أنه يُذكر كثيراً في كتب المتكلمين المتأخرين سيما الإمامية الذين رجحوا طريقة أبي الحسين البصري المعتزلي (ت٤٣٦هـ)، والرجل هذا هو: ركن الدين أبو عبد الله محمود بن محمد ابن الملاحمي الخوارزمي الحنفي المعتزلي الأصولي المتوفي عام (٥٣٦هـ)، وهو من قام بنصرة طريقة أبي الحسين البصري المعتزلي (ت٤٣٦هـ) بعد أن كادت تختفي، وقد ذكره ظهير الدين البيهقي (ت٥٦٦هـ) في كتابه "**معارج نهج البلاغة**" ص ٣٦، وقد طُبع لابن الملاحمي -في إيران- أربعة كتب مهمة للمتخصص، وهي: "**المعتمد في أصول الدين**"، ومختصره "**الفائق في أصول الدين**"، و"**التجريد في أصول الفقه**"، و"**تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة**"، وقد وَهِم ابن المرتضى الجارودي (ت٨٤٠هـ) في "**منيته وأمله**" (= قسم طبقات المعتزلة ص١١٩) لما زعم أن ابن الملاحمي الخوارزمي (ت٥٣٦هـ) تلميذ أبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، ولعله اغتر بكثرة ما يصفه بشيخنا في مصنفاته، ويلزم من هذا أن يكون القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) تلميذ أبي علي الجبائي (ت٣٠٣هـ) لنفس السبب، وهو لم يدركه قطعاً، وابن الملاحمي الخوارزمي (ت٥٣٦هـ) هو: شيخ محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المفسر اللغوي المعروف الملقب بـ(جار الله) (ت٥٣٨هـ)، واعلم: أن الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) وأتباعه من الأشعرية يذكرون خلاف ابن الملاحمي الخوارزمي (ت٥٣٦هـ) في مصنفاتهم، لذا: عندما ترى في الكتب الكلامية التي كُتبت -تقريباً- بعد الـ(٥٤٠هـ) ذكر: (الخوارزمي من المعتزلة)، أو: (ابن الملاحمي)، أو: (معتزلة حوارزم)، أو: (الخوارزميون المعتزلة)، أو: (صاحب المعتمد من المعتزلة)، أو: (صاحب الفائق من المعتزلة) = فالمقصود به: ابن الملاحمي (ت٥٣٦هـ) هذا، وقد أطلتُ في شرح حال هذا الرجل؛ لما رأيتُ من جهل المتخصصين به.

معانيها في الشاهد، وإذا اختلف حقيقة العلم والحياة في الشاهد فلا بد من اختلافهما في ذاته تعالى، ثم يطلق فيه الأوصاف)[٤٦]، وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) —في تفسير قوله تعالى: {ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها} (الأعراف-١٨٠)- : (**التي هي أحسن الأسماء؛ لأنها تدل على معان حسنة من تمجيد وتقديس وغير ذلك)**[٤٧].

وما ذكره هذا الفاضل؛ هو مذهب ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)[٤٨]، فهو لا يرى أن هناك فرقاً بين مفهوم: القدرة والعلم، والمعتزلة لا تقول بذلك؛ حيث إنهم يذكرون في كتبهم مفاهيم الصفات التي يثبتونها، ويوردون فائدة وصف الله بكل صفة.

وقول هذا الفاضل: (**فجردوا أسماء الله تعالى عما تضمنته من المعاني**)؛ إن كان يقصد بالمعاني: هذه المصادر: (العلم والقدرة والحياة)، والتي اصطلح أهل الكلام —ولا سيما متأخري الأشعرية- على تسميتها بصفات المعاني= فنعم! فإن المعتزلة لا تثبت هذه الصفات —كما سيأتي بيانه-، وإن كان يقصد بالمعاني: مفاهيم الألفاظ، فالمعتزلة تثبتها ولا تنفيها، وهو صريح قولهم —كما تقدم شرحه-.

أما قول هذا الفاضل: (**ومنهم من يقول: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر**)، فلا بد أن يعلم مراد القوم من هذا الإطلاق؛ حتى لا يلتبس على الطالب، ثم يتصور مذهبهم بغير حقيقته، ولن يتحصل على طائل عند مناقشتهم.
فأقول: اعلم أن القوم لما بالغوا في تقرير القِدم لله تعالى، وأن هذا أخص أوصافه، والمشاركة فيه توجب المماثلة؛ فنفوا أن يكون شيء قديماً غير الذات الإلهية.

---

[٤٦] "**تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة**" ص٦٨-٦٩، تحقيق حسن انصاري، وويلفرد مادلونغ، مؤسسه بزوهشي حكمت وفلسفة إيران، ومؤسسه مطالعات اسلامي دانشكاه آزاد برلين- ألمان، ١٣٨٧هـ-ش-٢٠٠٨م.

[٤٧] "**كشافه**" مع حاشية الطيبي (ت٧٤٣هـ) "**فتوح الغيب**" ٦/٦٧٥، تحقيق جماعة، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

[٤٨] انظر: "**الفصل في الملل والأهواء والنحل**" ٢/٢٩٦، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ للنشر، جدة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

ولما رأوا أن الله تعالى وصف نفسه بأنه عالم قادر حي، وعلى إثبات هذه الصفات يتوقف خلق العالم وصحة التكليف ومحاسبة العبيد= فأرجعوا استحقاق الرب لهذه الصفات إلى ذاته من غير واسطة[٤٩]، هرباً من تعدد القدماء؛ فالله عالم لذاته بلا علم زائد على الذات، قادر لذاته بلا قدرة زائدة على الذات، حي لذاته بلا حياة زائدة على الذات[٥٠]، ولهذا كفروا من أثبت معنى قديماً زائداً على الذات، به يعلم الله ويقدر ويحيي، وليس معنى قولهم هذا؛ الإثبات ثم النفي**!!!**

وقد التبس الأمر على بعض شُراح الطحاوية من الماتريدية[٥١]؛ فظن أن قول المعتزلة: (الله عالم بلا علم)= تناقض، وأنه بمنزلة لو قال قائل: (الله عالم، والله ليس بعالم) والتناقض يكون عندما يخالف المرء أصولاً يلتزمها، وقد عرفت أن مرادهم من هذا الاطلاق: أنه عالم لنفسه من غير احتياجه لمعنى زائد على الذات به يعلم، وهو: [العلم].

ومذهب هذا الماتريدي وقدماء الأشعرية: أن وصف الله بأنه عالم: لا يزيد على مجرد قيام العلم بالذات الإلهية، فقيام العلم بالذات، هو نفس كونه عالماً من غير ما فرق، وهذا مذهب نفاة الأحوال من الأشعرية، وهو صريح قول إمام المذهب كما في: "**لمعه**"[٥٢]، إلا أن مثبتي

---

[٤٩] دون القائلين بالأحوال منهم.

[٥٠] راجع: "**عيون المسائل والجوابات**" لأبي القاسم البلخي (ت٣١٩هـ)، ص١٠٥، نشره د. راجح عبد الحميد كردي، ود. عبد الحميد راجح عبد لحميد، ود. حسين خانصو، دار الحامد، الأردن، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، و"**تصفح الأدلة**" لأبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، ص٥٨، تحقيق ويلفرد مادلنغ، وزابينا اشميتكه، Harrassowitz للنشر، الجمعية الألمانية للدراسات الشرقية، فيسبادن- ألمانيا، ٢٠٠٦م، و"**كتاب المعتمد في أصول الدين**" للركن الخوارزمي (ت٥٣٦هـ)، ص٢٧٩، تحقيق ويلفرد مادلونغ، ميراث مكتوب، تهران، ١٣٩٠هـ-ش، و"**كتاب المنهاج في أصول الدين**" للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ص١٥، تحقيق سابينا شميدكه، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، و"**الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**" للتقي مختار العجالي (ت في القرن السابع)، ص٢١٧، تحقيق د. السيد محمد الشاهد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

[٥١] "**نور اليقين في أصول الدين**" لحسن كافي الأقحصاري البوسنوي (ت١٠٢٥هـ)، ص١٢٢، تحقيق زهدي عادلوفيتش، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[٥٢] ص٤٢، تحقيق محمد أمين الإسماعيلي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس أكدال، ٢٠١٣م.

الأحوال منهم يفرقون بين قيام العلم بالذات، وبين كونه عالماً، بأن الأول صفة معنى، والثاني حكم تلك الصفة، وهي ما عبروا عنه بالصفة المعنوية، وهذا الذي استقر عليه مذهبهم منذ قرون، كما تراه في متون السنوسي (ت٨٩٥هـ) الكلامية، وتابعه غالب من أتى بعده من الأشعرية، وخالفه صاحب منظومة "**جوهرة التوحيد**"[٥٣]؛ فأنكر الأحوال، ونفى لأجلها مغايرة الصفات المعنوية لصفات المعاني.

ولو كان معنى قول المعتزلة في الصفات التي يثبتونها[٥٤] (= العالم، القادر، الحي) النفي المطلق لقولهم: (عالم بلا علم... إلخ)، والذي يلزم منه لا محالة الوصف بالنقيض (= الجهل)، أو نفي الصفة ونقيضها كـ(لا عالم ولا جاهل)= فكيف قالوا بأن الله خلق العالم، وأنه سيحاسب العباد على أعمالهم التي كسبوها، وهو محصيها عليهم!!! فهل يستطيع فعل هذا من كان لا يتصف بالقدرة والحياة والعلم مطلقاً!!!

المثال السابع:

قال فاضل: (**فهؤلاء القائلون بنظرية الجوهر الفرد يقولون: إن البعث يكون بجمع تلك الجزئيات: فإذا مات الميت وتفرقت جزئياته فيكون البعث بجمع تلك الجزئيات**).

قلتُ: ليس هناك تلازم بين القول بثبوت الجوهر الفرد، وبين القول بأن البعث يكون بجمع الجزئيات المتفرقة، وإنما الأصل الذي تفرع منه الاختلاف في كيفية الإعادة، -هل هي: إيجاد معدوم، أم جمع متفرق- = مبنيٌّ على حقيقة معنى إفناء الله للخلق؛ فمن قال بأن الإفناء هو إعدام أجزاء العالم= قال بأن الإعادة هي إيجادها بعد الإعدام، ومن قال بأن الإفناء هو

[٥٣] ١/٤٠٥ مع شرحها للناظم "**هداية المريد**" تحقيق مروان حسين عبد الصالحين البجاوي، دار البصائر، القاهرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

[٥٤] لا يغيب عن بالك يا طالب العلم: أن هناك صفات كثيرة تنفيها المعتزلة، وهي الصفات الذاتية الخبرية كاليدين والوجه، وبعض الذاتية الخبرية العقلية كالعلو، والصفات الفعلية الخبرية المتعلقة بالمشيئة، كالنزول والاستواء على العرش، وهذا لا يخفى على أحد، لكنّا نريد تحرير مذهبهم -كما هو- في الصفات التي يقولون بأنهم يثبتونها.

تفريق أجزاء العالم= قال بأن الإعادة هي جمع ما تفرق[55]، وإلا فطوائف كثيرة من المتكلمين يقولون بأن الإعادة هي إيجاد ما عدم من أجزاء العالم، وهم مع هذا يقولون بثبوت الجوهر الفرد، فلا تلازم بين المسألتين.

المثال الثامن:

قال فاضل: (**مذهب الفلاسفة المتأخرين: وهم من أتباع أرسطو؛ كالفارابي.... مذهبهم: أن كلام الله فيض فاض من العقل الفعال على النفوس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها، فأوجب لها ذلك الفيض تصورات وتصديقات؛ بحسب ما قبلته منه.**

ومما قال كبيرهم:

الرب عبـد والعبـد رب   يا ليت شعري من المكلف

إن قلت عبد فذاك رب   أو قلت رب أنى يكلـف

وهذا مبني على مذهبهم بالقول بقدم العالم، وأن العالم ملازم لله أزلاً وأبداً).

قلتُ: وقد اختلط الأمر على هذا الفاضل؛ فخلط بين قول أهل الوحدة كابن عربي (ت٦٣٨هـ) وزمرته، مع مذهب الفلاسفة في صفة الكلام، وذكر أبيات ابن عربي (ت٦٣٨هـ) ضمن قول الفلاسفة، قائلاً: إنه كبير لهم، وليس الأمر كما ظن؛ فابن عربي (ت٦٣٨هـ) وزمرته ليسوا من المشائين، بل هم من فلاسفة الصوفية الغلاة، كما أنهم يرون أن كل كلام في الوجود هو كلام الله تعالى عن إفكهم؛ بناء على أصلهم في الوحدة، ومما قال ابن عربي (ت٦٣٨هـ) في هذا:

ألا كل قول في الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه[56]

---

[55] انظر: "**كتاب الفائق في أصول الدين**" للركن الخوارزمي (ت٥٣٦هـ)، ص٤٥٢،٤٤٣، تحقيق ويلفرد مادلونغ، ومارتين مكدرمت، مؤسسه بزوهشي حكمت وفلسفة إيران، ومؤسسه مطالعات اسلامي دانشكاه آزاد برلين- ألمان، ١٣٨٦هـ-ش.

[56] "**الفتوحات المكية**" ١٦٠/٧، (الباب الثالث وخمسمائة)، اعتنى به نواف الجراح، دار صادر، بيروت.

أما الفلاسفة فلا يقولون بأن كل كلام في الوجود فهو كلام الله؛ لأنهم لا يقولون بقول أهل الوحدة في الوجود، فالأصل مختلف تماماً بين الطائفتين.

المثال التاسع:

قال فاضل: (**مذهب السالمية: وهم أتباع هشام بن سالم الجواليقي وهو من المشبهة ومن وافقهم من أتباع الأئمة وأهل الحديث: أن كلام الله حروفه ومعانيه؛ صفة قديمة قائمة بذات الرب لم يزل ولا يزال، ولا يتعلق بقدرته ومشيئته... إلخ**).

قلتُ: وهذا من أغرب ما يمكن أن تراه؛ فمعلوم لكل أحد أن السالمية منسوبة لأبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم البصري وابنه أبي عبد الله محمد الصوفيين، وهم أقرب الطوائف لأهل الحديث، وقولهم بقدم القرآن معلوم، وهو الذي نصره فقهاء الحنابلة، كما تراه في كتبهم العقدية؛ كـ: "**المعتمد في أصول الدين**" للقاضي أبي يعلى (ت٤٥٨هـ)[٥٧]، و"**التبصرة في أصول الدين**" لأبي الفرج الشيرازي (ت٤٨٦هـ)[٥٨]، و"**لمعة الاعتقاد**" لأبي محمد المقدسي (ت٦٢٠هـ)[٥٩]، و"**نهاية المبتدئين في أصول الدين**" لابن حمدان الحراني (ت٦٩٥هـ)[٦٠]، وأول من قال بأن القرآن قديم مع إثباته للحرف والصوت، هو: الحارث المحاسبي (ت٢٤٣هـ)، وتبعه ابن سالم البصري، كما في "**التعرف لمذهب التصوف**" للكلاباذي (ت٣٨٠هـ)[٦١]، ولعل هذا أحد أسباب إنكار الأئمة على الحارث (ت٢٤٣هـ).

أما هشام بن سالم الجواليقي، فهو من أئمة الرافضة القدماء، وهو في طبقة هشام بن الحكم الرافضي، كما أنه وابن الحكم من كبار المشبهة، كما تراه في "**أصول الكافي**" للكليني

---

[٥٧] ص٨٨، تحقيق د. وديع زيدان حداد، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.

[٥٨] ص٤٩، تحقيق د. يوسف بن عبد الله الصمعاني، دار المأثور، الرياض، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

[٥٩] ص٧٥، (مع شرح الشيخ صالح آل الشيخ)، ولأبي محمد المقدسي مصنفات في هذه المسألة بعينها؛ طُبع منها – حسب اطلاعي القاصر– أربعة.

[٦٠] ص٢٦، تحقيق د. ناصر بن سعود السلامة، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

[٦١] ص٥٣، تحقيق محمود أمين النواوي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، وقد طُبع شرح على هذا الكتاب في إيران، لإسماعيل بن محمد المستملي البخاري (ت٤٣٤هـ)، إلا أن الأبواب الأولى التي تناولت قضايا الصفات مفقودة.

الإمامي (ت٣٢٨هـ)[٦٢]، ولا علاقة لهشام بن سالم الجواليقي بقول السالمية في القرآن الكريم.

المثال العاشر:

قال بعض المتقدمين: (**فهو تعالى مريد بإرادة واحدة، ذاتية، قديمة، باقية متعلقة بكل ممكن**)، ولم يتعقبه محقق الكتاب**!!**

قلتُ: وما ذكره هذا المتقدم ليس بمذهب لأهل السنة، وإنما هو قول الأشعرية، والغريب أن لشيخ الإسلام كلاماً واضحاً في صفة الإرادة عند أهل السنة[٦٣]، فما كان على المحقق الكريم –لا سيما وهو يحقق كتاباً عقدياً كرسالة عالمية**!!**– إلا أن يرجع لكلام شيخ الإسلام وينقل منه، ولا يستغرب مرور هذا الوهم على الطالب؛ لكن المصيبة أن يمر على لجنة المناقشة مرور الكرام**!!!**

المثال الحادي عشر:

قال فاضل: (**والجهمية هم أتباع الجهم بن صفوان، وقد اشتهر الجهم بأربعة عقائد خبيثة:**

.... **العقيدة الثالثة: عقيدة الإرجاء، وهو القول بأن الأعمال ليست من الإيمان**).

قلتُ: القول بأن الأعمال ليست من الإيمان، قال به مرجئة الفقهاء قبل أن يُظهر الجهم (ت١٢٨هـ) زندقته في خراسان؛ حيث إن الفقيه حماد بن أبي سليمان الكوفي –رحمه الله– كان يقول بأن العمل ليس من الإيمان، وقد توفي قبل أن يُعرف الجهم (ت١٢٨هـ) وضلاله عام: (١٢٠هـ)، والأمر الآخر: أن خلاف الجهم (ت١٢٨هـ) في الإيمان لم يكن مقتصراً على إخراج العمل من الإيمان –وليته كان ذلك فحسب**!!**– بل تعداه إلى أن زعم أن الإيمان هو مجرد المعرفة فقط، فمن عرف الله فهو مؤمن**!!** فهذا الضلال هو ما اشتهر به بين الأمة في باب الإيمان.

---

[٦٢] ١/١٠٤، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٨٧هـ-ش.

[٦٣] انظره في: "**مجموع الفتاوى**" ١٦/٣٠٢-٣٠٣.

المثال الثاني عشر:

قال فاضل: (**فالنداء ثابت لله تعالى، وهو دليل على ثبوت الكلام له سبحانه، وأنه بصوت مسموع، خلافاً للأشاعرة، والكلابية، والفلاسفة، الذين يقولون: إن كلام الله ليس بصوت، وإنما هو معنى قائم بنفسه**).

قلتُ: وهذا الكلام لا يمكن تصور صدوره ابتداءً، حيث أن كل من دَرَسَ "**شرح عقائد الطحاوي**" للقاضي ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، يعلم الفرق بين قول الفلاسفة وبين قول الكلابية والأشعرية في صفة الكلام، فكيف بمن درّس الكتاب؟ واعلم: أن الفلاسفة لا يصفون الله بصفة ثبوتية ابتداءً، ثم هم يرون أن الوحي هو ما يفيضه العقل الفعال (= العقل العاشر في سلسلة العقول المجردة عند بعضهم) على النفوس الزكية ذات الاستعداد التام للقابلية[٦٤]، فكلامهم في معنى صفة الكلام مغاير تماماً لقول الكلابية والأشعرية**!!** ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المثال الثالث عشر:

قال فاضل عن بولس محرّف دين المسيح –عليه السلام-: (... **وإنما ادعى أن المسيح يوحي إليه، فصدقه أكثر النصارى وسموه (بولس الرسول) وأصبحت رسائله فيما بعد من كتبهم المقدسة، والواقع أن بولس كان يؤمن بالمذهب الذي أسسه الفيلسوف اليهودي** (**أفلوطين**) **وهو المذهب المعروف** (**بالأفلاطونية الحديثة**) **وقد اقتبسه أفلوطين من الفلسفتين: الهندوسية واليونانية**).

قلتُ: في هذا الكلام خلط ووهم يُستنكر صدوره من غير المتخصص، فكيف بالمتخصص**!!** ومعلوم أن بولس محرّف دين المسيح –عليه السلام- كان من رجال الطبقة الأولى في ديانة النصارى؛ إذ توفي عام (٦٧م)، وهو يهودي الأصل، أما أفلوطين الإسكندراني؛ فهو متأخر

[٦٤] انظر: "**كتاب السياسات المدنية**" لأبي نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ)، ص٤٩، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م، (ضمن رسائل الفارابي)، و"**التعليقات**" لابن سينا (ت٤٢٨هـ)، ص٢١٨، تحقيق سيد حسين موسويان، مؤسسه بزوهشي حكمت وفلسفة إيران، تهران، ١٣٩١هـ-ش.

عن بولس بقرنين اثنين، إذ توفي عام (٢٧٠م)، كما أنه ليس له علاقة بالشرائع السماوية، فالرجل من وثنيي المصريين أو اليونانيين -على خلاف-، ولا أعلم كيف يكتب متخصص مثل هذا الكلام الذي لم يُسبق إليه، ولأفلوطين (ت٢٧٠م) وأتباع مدرسته كتب في الفلسفة، وقد نشر بعضاً منها الدكتور عبد الرحمن بدوي (ت١٤٢٣هـ) في كتابيه "**أفلوطين عند العرب**" و"**الأفلاطونية المحدثة عند العرب**"، والكتابان منشوران قبل قرابة ستين سنة!!!

المثال الرابع عشر:

قال فاضل: (**أبرز أقوال الطوائف في كلام الله جل وعلا قولان: القول الأول: مذهب المعتزلة القائلين بأن الله تعالى لا يقوم به شيء من الصفات: لا حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام؛ لذا فإن كلامه مخلوق في بعض مخلوقاته، فلم يقم بذاته سبحانه وتعالى؛ فابتداؤه** (أي: **الكلام**) **من ذلك الجسم لا من الله، فلا يقوم بنفسه كلام لا معنى ولا حروف، وفسروا المتكلم بأنه من فعل الكلام**).

أقول: عدم قيام شيء من الصفات بالذات الإلهية، ليست هي العلة التي جعلت القوم يقولون بخلق القرآن كما يُفهم من كلام هذا الفاضل، وإنما العلة عندهم أن الكلام صفة فعل، والصفات الفعلية مخلوقة، وهو ما أشار إليه هذا الفاضل في نهاية كلامه، ولو أن القوم يجعلون العلة في خلق القرآن= عدم قيام شيء من الصفات بالذات الإلهية= لوجب أن يقولوا بأن عالمية وقادرية وحياة الله مخلوقة؛ لتحقق العلة ذاتها، وهي عدم قيام شيء من هذه الصفات بالذات الإلهية، فليس هناك علم ولا قدرة ولا حياة زائدة على الذات الإلهية عندهم؛ فيجب بناءً على هذه العلة؛ أن يقولوا بمخلوقية: عالمية وقادرية وحياة الله تعالى، أو نفيها بإطلاق، وهم لا يقولون بكل هذا أبداً، بل يكفرون قائله بلا تردد.

وقد عرفت أن السبب الذي جعل القوم يقولون بخلق الكلام؛ أن الكلام عندهم من صفات الفعل، وصفات الفعل محدثة (= مخلوقة) منفصلة عن الذات الإلهية، ويجعلون معنى الكلام

لغة: فعل الحروف المسموعة، وهم يضعون ضابطاً للتفرقة بين صفات الذات وصفات الفعل[٦٥]؛ بأن الأولى ما لزم اتصاف الذات بها وعدم جواز اتصافها بسلبها أو ضدها أزلاً وأبداً، بخلاف صفات الفعل التي يجوز أن يتصف بها وبسلبها أو ضدها، فهو كلم موسى ولن يكلم الكفار، لكنه عالم وقادر وحي أزلاً وأبداً.

المثال الخامس عشر:

قال فاضل: (**والفلاسفة اليونان على هاتين الفرقتين منهم من عنوا بالعقليات؛ كأرسطو، وأفلاطون، وجماعة من كبارهم، فحققوا المسائل الفلسفية بحسب ظنهم بطلب معرفة الأشياء الطبيعية على ما هي عليه، وكذلك معرفة ما وراء الطبيعة على ما يظهر عليه البرهان العقلي عندهم، وهذا ليس مهماً عندنا في هذا الموضع، لكن الذي يهمنا هنا القسم الثاني، وهم الفلاسفة الذين اعتنوا بطلب الحكمة عن طريق إصلاح النفس، وقالوا: طلب الحكمة لا يكون إلا عن طريق إصلاح النفس، وإصلاح النفس بأن تتجرد من العلائق الأرضية وتنطلق في الأجواء السماوية... وهؤلاء في الفلاسفة يسمون أهل الإشراق، أو أصحاب نظرية الفيض، هؤلاء لهم كتب يمثلهم أفلوطين – وهو غير أفلاطون– الذي كان يعيش في الإسكندرية، وصار صاحب نظرية الفيض، والبحث في هذا متشعب، والمقصود أن هذه الأقوال وهذه النظريات وصلت إلى المسلمين لما ترجمت كتب اليونان في العقليات وفي الروحانيات، يعني: في إصلاح العقل وإصلاح الروح، وهؤلاء يُعرّفون المنطق بأنه قوانين تضبط العقل عن الخطأ، وقوانين الروح عندهم تضبط الروح عن الدنس، فدخلت هذه وهذه عن طريق الكتب التي تعتني بالعقليات، فنشأت الفلسفة وظهرت الفلاسفة –والفلاسفة غير المتكلمين–**

---

[٦٥] باستثناء أبي العباس الناشئ الأكبر المعتزلي (ت٢٩٣هـ)، فقد أنكر على أصحابه هذا الضابط، انظر: "**مقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات**" جمعها الصفي أبو الفضائل ابن العسال النصراني (ت قبل ١٢٦٠م)، ص٩١، تحقيق يوسف فان إس، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ٢٠٠٣م.

الذين اعتنوا بفلسفة الأوائل؛ كالفارابي من المتقدمين وأشباهه، وابن سينا ونحو هؤلاء، والجهة الثانية: الذين غلوا في إصلاح النفس وتأثروا بالنصارى وبالكتب الإشراقية، وكتب نظرية الفيض التي ترجمت عن اليونانية).

قلتُ: الذي سيقرأ هذا الكلام سيفهم منه ما يلي:

- أن أرسطو (ت٣٢٢ ق.م) وأفلاطون (ت٣٤٧ ق.م) متفقان في الآراء بسبب كونهم على طريقة معينة في البحث.
- أن أفلوطين (ت٢٧٠م) يعد من فلاسفة اليونان.
- أن نظرية الفيض محصورة في أهل الإشراق.
- أن مسلك أهل الإشراق في تقرير المسائل الفلسفية هو إصلاح النفس.
- أن الفارابي (ت٣٣٩هـ) وابن سينا (ت٤٢٨هـ) لا يقولان بنظرية الفيض.

أما القضية الأولى: فمعلوم مخالفة أرسطو (ت٣٢٢ ق.م) لشيخه أفلاطون (ت٣٤٧ ق.م) في مسائل كثيرة، ومن أبرزها القول بالمثل العقلية الأفلاطونية[٦٦].

وأما القضية الثانية: فالتحقيق أن أفلوطين (ت٢٧٠م) ومدرسته لا يصح جعلهما فرقة من فرق فلاسفة اليونان القديمة، بل ذهب بعض المؤرخين إلى أن الأفلاطونية المحدثة مدرسة شرقية في روحها وجوهرها وطبيعتها، ولا يعني هذا عدم تأثرها بآراء فلاسفة اليونان، إلا أنه لا يصح جعلها يونانية خالصة، أو فرقة مقابل مدرسة أرسطو (ت٣٢٢ ق.م)[٦٧].

[٦٦] راجع مقدمة د. عبد الرحمن بدوي (ت١٤٢٣هـ) للنصوص التي حققها ونشرها في كتابه: "**المثل العقلية الأفلاطونية**".

[٦٧] راجع: "**موسوعة الفلسفة**" لد. عبد الرحمن بدوي (ت١٤٢٣هـ)، ١/١٩٢-١٩٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.

وأما القضيتان الثالثة، والخامسة: فإن كان المقصود أن نظرية الفيض لم يقل بها أرسطو وقدماء أتباعه؛ فهذا صحيح، بل إن أرسطو لم يكن يحصر العقول المجردة بعشرة عقول[٦٨]، كما هو قول متأخري المشائية، بل كان يربط عددها بعدد الأفلاك، وكان أهل عصره يقولون بأن الأفلاك خمسون فلكاً[٦٩]، أما إذا كان المقصود أن نظرية الفيض محصورة في الإشراقيين؛ فهذا غير صحيح؛ حيث إن المشائين العرب (= وهم فرع آخر للأفلاطونية المحدثة، وفي مقابل الإشراقيين العرب) يقولون بنظرية الفيض[٧٠]، وكانوا ينسبون هذا الرأي لأرسطو بسبب ظنهم أنه صاحب كتاب "**أثولوجيا**" (= القول في الربوبية)، والواقع أنه لأفلوطين

---

[٦٨] وتردد الفارابي (ت٣٣٩هـ) في عدد العقول والأفلاك في كتابه: "**عيون المسائل**" ص٨، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٢٨هـ-١٩١٠م، بينما حصرها بعشرة في كتابه الآخر: "**كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة**" ص٦١-٦٢، تحقيق د. ألبير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، ٢٠٠٢م، وكذا السهروردي المقتول (ت٥٨٧هـ)، فقد اختار أن العقول غير محصورة بعشرة، وأنها كثيرة جداً، راجع: "**الألواح العمادية**" ٦٥/٤، تحقيق د. نجفقلي حبيبي، بزوشكاه علوم إنساني ومطالعات فرهنكي، تهران، ١٣٨٠هـ-ش، (ضمن مجموعة مصنفات شيخ إشراق)، وهو أيضاً اختيار عز الدولة ابن كمونة الإسرائيلي البغدادي (ت٦٨٣هـ) كما في كتابه: "**الجديد في الحكمة**" ص٤٤٨، تحقيق حامد ناجي اصفهاني، مؤسسه بزوهشي حكمت وفلسفة إيران، ومؤسسه مطالعات اسلامي دانشكاه آزاد برلين- ألمان، ١٣٨٧هـ-ش-٢٠٠٨م، ورأى بعضهم أنه لا قطع في عدد العقول من جانب الكثرة، أما من جانب القلة؛ فمقطوع بأنها لن تقل عن عشرة، انظر: "**تحلية الأرواح بحقائق الانجاح**" [يُنسب إلى] عبد الرزاق الكاشاني (ت٧٣٦هـ)، ص١٥٥، تحقيق علي اوجبي، ميراث مكتوب، تهران، ١٣٨٤هـ-ش، وذكر بعضهم أن تعيين عدد العقول يكون بملاحظة عدد الأفلاك، التي هي من آثارها عندهم، انظر: "**البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة**" لمحمد جعفر الإستراباذي (ت١٢٦٣هـ)، ٣٣٤/١، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامي، مؤسسه بوستان كتاب، قم، ١٤٢٤هـ-ق-١٣٨٢هـ-ش.

[٦٩] انظر: "**النجاة**" لابن سينا (ت٤٢٨هـ)، ٢٧٣/٣، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، و"**دلالة الحائرين**" لموسى بن ميمون الإسرائيلي القرطبي (ت٦٠٣هـ)، ص٢٨١، تحقيق د. حسين أتاي، تصوير مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

[٧٠] انظر على سبيل المثال: "**كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة**" لأبي نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ)، ص٦١، و"**الفوز الأصغر**" لأبي علي مسكويه الرازي (ت٤٢١هـ)، ص٥٥، تحقيق د. صالح عضيمة، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٧م، و"**المبدأ والمعاد**" لابن سينا (ت٤٢٨هـ)، ص٧٥، تحقيق عبد الله نوراني، منشورات جامعة تهران، تهران، ١٣٨٣هـ-ش، و"**الرسالة العرشية في توحيده تعالى وصفاته**" لابن سينا (ت٤٢٨هـ)، ص١٥، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٥٣هـ، (ضمن مجموع رسائل الشيخ الرئيس).

الإسكندراني (ت٢٧٠م)[71]، وقد تنبه ابن رشد القرطبي (ت٥٩٥هـ) لكون نظرية الفيض دخيلة على المنظومة الأرسطية[72].

ثم أمر آخر لا بد وأن يعلم، وهو: أن الإشراقيين العرب لا يصح عدهم الممثلين الوحيدين لأفلوطين (ت٢٧٠م)، فالمشائيون العرب (= وهم في الجهة المقابلة للإشراقيين) متأثرون جداً بالمدرسة الأفلاطونية، وكل هؤلاء ابتدعوا أقوالاً لم يكن أفلوطين (ت٢٧٠م) يقول بها، كما أن الإشراقيين العرب تأثروا كثيراً بنظريات قدماء فلاسفة الفرس[73].

---

[71] وقد حقق الترجمة العربية القديمة لهذا الكتاب د. عبد الرحمن بدوي (ت١٤٢٣هـ)، ونشرها في كتابه: "**أفلوطين عند العرب**".

[72] انظر: "**تهافت التهافت**" ص٢٥٢، تحقيق د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م، ولابن رشد (ت٥٩٥هـ) انتقادات كثيرة على آراء الفارابي (ت٣٣٩هـ) وابن سينا (ت٤٢٨هـ) المخالفة لطريقة أرسطو (ت٣٢٢ ق.م)، تراها مبثوثة في كتابه: "**التهافت**".

[73] لذا ترى السهروردي المقتول (ت٥٨٧هـ) –وهو إمام الإشراقيين العرب– يقول: (وما ذكرته من علم الأنوار وجميع ما يُبتنى عليه وغيره يساعدني عليه كل من سلك سبيل الله عز وجل وهو ذوق إمام الحكمة ورئيسها أفلاطون صاحب الأيد والنور، وكذا من قبله من زمان والد الحكماء هرمس إلى زمانه من عظماء الحكماء وأساطين الحكمة مثل انباذقلس وفيثاغورس وغيرهما، وكلمات الأولين مرموزة وما ردُ عليهم وإن كان متوجهاً على ظاهر أقاويلهم لم يتوجه على مقاصدهم، فلا رُدّ على الرمز، وعلى هذا يُبتنى قاعدة الشرق في النور والظلمة التي كانت طريقة حكماء فارس مثل جاماسف وفرشاوشتر وبوزرجمهر ومن قبلهم، وهي ليست قاعدة كفرة المجوس وإلحاد ماني وما يُفضي إلى الشرك بالله تعالى وتنزه)، "**حكمة الإشراق**" ١/١٠-١١، تحقيق هنري كربن، بزوشكاه علوم إنساني ومطالعات فرهنكي، تهران، ١٣٨٠هـ-ش، (ضمن مجموعة مصنفات شيخ إشراق).

وقال أيضاً: (وإذا كان أشرف ما في المحسوسات النور فأظهر الأنوار وأتمها وأشرفها وأشرف الأجسام "**هورخش**" الشديد، قاهر الغسق، ملك الكواكب، رئيس السماء، فاعل النهار بأمر الله، كامل القوى، خازن العجائب، شديد الهيبة، المستغني بنوره عن جميع الكواكب يعطيها ولا يأخذ منها، ويكسوها النُضرة والبهاء والإشراق–فسبحان من صوّره ونوّره وفي عشق جلاله سيّره– وهو {المثل الأعلى في السماوات وفي الأرض} لأنه نور أنوار الأجسام، كما أن الحق نور جميع الأنوار العقلية وغيرها يثنيه قوله: {ولله المثل الأعلى} فهذا مثنى من المثل الذي هو الآية العليا الظاهرة بنوره، الخفي شرفه على الجاهلين. فآية الله أظهر الآيات، وأظهر الآيات "**هورخش**" الشديد؛ فهو الآية الكبرى العلامة بأمر الله. وهو خفي أي لم يظهر شرفه. وهو سبب النهار بظهوره، والليل بخفائه، والفصول الأربعة بميله جنوباً وشمالاً، وهو قرة أعين السالكين، ووسيلتهم إلى الحق تعالى. فهو الحي الناطق الأظهر، وهو الحجة على عباده، وهو آية التوحيد لأنه واحد في المرتبة يشهد بواحد. وهو وجهة الله العليا على لسان الإشراق، وهو للعالم وجه وعين وقلب ورأس. تبارك الذي أظهره وأكد به الحجة على العالمين وقد شهد به مثنى من التنزيل لما ربط به التقدير في قوله: {والشمس والقمر

أما القضية الرابعة: فتعميم هذا الأمر على الإشراقيين غير صحيح؛ فالمشهور من مذهب الإشراقيين العرب، أن تقرير الفلسفة عندهم يكون عن طريق البحث والتأله، خلافاً للمشائين الذين يعتمدون على مسلك البحث والنظر في تقرير آرائهم، وخلافاً أيضاً للصوفية الذين يعتمدون على الذوق والتأله في تقرير آرائهم، وقد نص على هذا إمام القوم السهروردي المقتول (ت٥٨٧هـ) في مقدمة كتابه "**حكمة الإشراق**"[٧٤].

وبالجملة؛ فهذه المباحث والمسائل لا يصح عرضها بهذه الطريقة، بل لا بد من تفصيل القول فيها، والاقتصار على الحديث عن آراء كل علم من أعلام هذه المدارس، والنظر فيما يُنسب إليه، وما هو من صريح قوله؛ حيث إن هذه المدارس بأعلامها مروا بمراحل كثيرة من التطور والتغير والتقلب، فلا يمكن أن نجعل كل مَن نُسب إلى المشائية أو الإشراقية متفقين في جميع الآراء والمسائل، فهذه منهجية غير صحيحة؛ حيث إن هذه المدارس الفلسفية تأثرت كثيراً بالبيئات التي عاشت فيها، فترى –مثلاً– فلاسفة اليونان يرون أن العقول المجردة بمنزلة الآلهة،

حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم} يثنيه قوله تعالى: {والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم} ونطق بشرف الأنوار السماوية مثنى من التنزيل وهو قوله: {فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم} و"مواقعها": مظاهرها، لما هي مظاهر الروحانيات يثنيه قوله: {فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس})، "**الألواح العمادية**" ٤/٩٠-٩١.

وقال أيضاً: (واعلم أنه لا ميت في عالم الأثير. وسلطان الأنوار المدبرة العلوية وقوتها تصل إلى الأفلاك بتوسط الكواكب، ومنها ينبعث القوى، والكوكب كالعضو الرئيس المطلق. و"**هورخش**" الذي هو طلسم "شهرير" نور شديد الضوء، فاعل النهار، رئيس السماء، واجب تعظيمه في سنة الإشراق)، "**حكمة الإشراق**" ١٤٩/٢-١٥٠.

قلتُ: وقد نص شُراح كتابه هذا أن المقصود بـ"**هورخش**" [الشمس] باللغة الفهلوية القديمة، (= "**شرح حكمة الإشراق**" للشمس الشهرزوري (حدود ٦٨٤هـ)، ص٣٧٦، و"**شرح حكمة الإشراق**" للقطب الشيرازي (ت٧١٠هـ)، ص٣٤٥).

وقال أيضاً: (وكان في الفُرس أمة يهدون بالحق وبه كانوا يعدلون حكماء فضلاء غير مشبهة المجوس قد أحيينا حكمتهم النورية الشريفة التي يشهد بها ذوق أفلاطن ومن قبله من الحكماء في الكتاب المسمى بحكمة الإشراق، وما سُبقت إلى مثله)، "**مقامات الصوفية**" ص٦٢، تحقيق د. إميل المعلوف، دار المشرق، بيروت، ٢٠٠٢م.

قلتُ: رحم الله علماء الشافعية بحلب الذين أفتوا بحل دمك، ورحم الله الناصر صلاح الدين الأيوبي الذي أمر بقتلك.

[٧٤] ١٢/١، وانظر أيضاً: "**شرح رسالة المشاعر**" للملا محمد جعفر اللاهيجي (ت ١٠٧٦هـ، أو في: القرن الثالث عشر)، ص١١٤، تحقيق جلال الدين آشتياني، مؤسسة بوستان كتاب، قم، ١٣٨٦هـ-ش.

بخلاف فلاسفة العرب الذين لم يكونوا يقولون بهذا، بسبب البيئة التي كانوا يعيشون فيها، فالتفصيل في عرض هذه المدارس أسلم عن الوقوع في الزلل والخطأ.

المثال السادس عشر:

قال فاضل: (**الصفات الفعلية الاختيارية: وهي صفاته سبحانه التي أخبر عن نفسه أو أخبر عنه بها رسوله صلى الله عليه وسلم مما يتعلق بمشيئة الله وإرادته واختياره، أي يفعلها إذا شاء سبحانه واختار... ومنها صفة الرؤية، والعجب والنزول**).

قلتُ: رؤية الله تعالى لا تدخل في باب الصفات الإلهية، بل هي من الأحكام المتعلقة بالذات الإلهية، ولعل الأمر اختلط على هذا الفاضل؛ فظن أن الرؤية مرادفة لتجلي الله تعالى، والذي هو من الصفات الاختيارية، وهي ليست كذلك.

المثال السابع عشر:

قال فاضل: (**والقدرية يقولون: كل واحد يخلق فعل نفسه؛ فقالوا بتعدد الخالق. فوجه المشابهة بينهم وبين المجوس؛ القول بتعدد الخالق، لكنهم لا يَكفُرون؛ لِما لهم من شبهة.**

وشبهتهم أنهم قالوا: لئلا يلزم على ذلك أن يخلق المعاصي ويعذب عليها، وذلك بناءً على أصلهم وهو: أنه يجب على الله فعل الأصلح للعبد، وفعل الأصلح للعبد هو في أن يقدّر لهم الطاعة لا المعصية؛ فلو قدَّر المعصية وعذَّب عليها؛ للزم أن يخلق المعاصي ويعذب عليها).

قلتُ: في هذا الكلام وهمان، وتناقض، أما الوهمان فهما:

الأول: أن الأصل الذي بنى عليها القدرية قولهم في أفعال الله= هو التحسين والتقبيح العقلي، كما نص على ذلك النجم الطوفي (ت٧١٦هـ) في كتابه "**درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح**"[٧٥] وجعل من فروع هذا الأصل: وجوب فعل الأصلح، وللمعتزلة في هذا الباب فروع كثيرة جداً، فرعوها وحققوها؛ حتى لا يبطل عليهم أصلهم الذي أصلوه، ومنها: مسائل التكليف، والآجال، والأرزاق، والعوض، والآلام، والأسعار، وفعل الأصلح، فهذه الفروع بحثوها لـمّا رأوا أنها موضع لدخول الشبهة عليهم في أصل اعتقادهم في أفعال الله، لذا تجدهم –مثلاً– يقررون مسألة بعنوان: (حسن التكليف)، وهي في الواقع إجابة عن شبهة مقدرة مفادها: (إذا كان الله يعلم أن في خلقه لفلان، أنه يكفر ويموت على الكفر ويدخل النار، أوليس الأفضل والأصلح له: ألا يخلقه على أصولكم؟ إلا أنّا نرى الله خلقه مع علمه الأزلي بموته كافراً)، فأجابوا: بأن التكليف حسن في حد ذاته، وهو تعريضه للثواب، ولهم في هذه الفروع مناقشات يطول ذكرها.

الثاني: القدرية الذين بقوا وصار لهم علماء وكتب، قد استقر رأيهم أن الله لا يخلق الطاعة ولا المعصية للعبد، بل العبد هو الفاعل المكتسب، وهم يرون أن هداية الله لفلان دون علان= ظلم وجور ينزه عنه الله تعالى بزعمهم.

أما التناقض فهو قوله: (**والقدرية يقولون: كل واحد يخلق فعل نفسه**) ثم يقول بعدها بسطرين: (**وذلك بناءً على أصلهم وهو: أنه يجب على الله فعل الأصلح للعبد، وفعل الأصلح للعبد هو في أن يقدّر لهم الطاعة لا المعصية**).

قلتُ: إذا كان الله يقدر لقوم الطاعة، فليس كل واحد يخلق فعل نفسه كم ذكر!!! فالعاصي هو الذي يخلق معصيته دون الطائع الذي يخلق الله طاعته كما يُفهم من كلامه، وهذا قول

[٧٥] ص٩٦-٩٧، تحقيق د. أيمن محمود شحادة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

طائفة من القدرية انقرضوا، والمعتمد عند المعتزلة ومن نصر طريقتهم: أن الله لا يخلق أفعال العبد الاختيارية مطلقاً، سواء أكانت طاعة أم معصية.

المثال الثامن عشر:

قال فاضل: (**أول من أظهر الشرك في هذه الأمة طائفتان: الشيعة الإثني عشرية (الرافضة) والصوفية**).

أقول: الاثنا عشرية مذهب مبتدع لم يستوِ على سوقه إلا في منتصف القرن الرابع تقريباً، ولا يخفى أن الروافض طوائف كثيرة، والاثنا عشرية من أواخرها ظهوراً (بعد ٢٦٠هـ)، والواقع التاريخي يدل على أن أول من أظهر الشرك في هذه الأمة هم قدماء الرافضة، الذين تفرعوا من السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ اليهودي، وكثير من هذه الفرق انقرضت قبل استقرار مذهب الاثني عشرية.

فإن قال قائل: إن هؤلاء أسلاف الاثني عشرية، فأقول: لا شك بتأثر الاثني عشرية بهم؛ إلا أن القوم يكفرونهم ويخرجونهم من الإسلام، قال ابن بابويه القمي (ت٣٨١هـ): (**اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله تعالى، وأنهم أشر من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحرورية ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلة**)[٧٦]، وقال المفيد العكبري (ت٤١٣هـ): (**والغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته –عليهم السلام– إلى الألوهية والنبوة، ووصفوهم من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحد، وخرجوا عن القصد، وهم ضلال كفار، حكم فيهم أمير المؤمنين –عليه السلام– بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة –عليهم السلام– عليهم بالإكفار والخروج عن الإسلام... والمفوضة صنف من الغلاة، ووقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم ونفي القدم عنهم**

[٧٦] "**الاعتقادات**" ص٣٠٨-٣١١، تحقيق مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، ١٤٣٥هـ.

وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم، ودعواهم أن الله سبحانه وتعالى تفّرد بخلقهم خاصة، وأنه فوض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال)[٧٧] وعلى المتخصص أن تكون عباراته محررة[٧٨].

المثال التاسع عشر:

قال فاضل: (**فهذا تأكيد لحقيقة الرؤية وأنها تكون بالبصر، فليست رؤية قلب أو زيادة علم وانكشاف بالله جل وعلا كما تقوله الأشاعرة**).

قلتُ: تعميم نسبة التفسير هذا للأشعرية من الوهم المبين؛ حيث إن هذا قول بعض علمائهم، والقول المعتمد عندهم: أن الرؤية تكون بالعين مع نفي علو الله، وبالجملة: فالأشعرية يرون العلة المصححة للرؤية البصرية هي وجود المرئي[٧٩]، ولم يعتبروا مع هذا شرائط الرؤية؛ من سلامة الحواس، والمقابلة، وعدم المانع؛ فالتزموا لوازم شنيعة؛ من أقبحها: جواز رؤية أعمى في الصين بعوضة في الأندلس؛ لتحقق علة الرؤية وهي: وجود البعوضة[٨٠]**!!**

---

[٧٧] "**تصحيح اعتقادات الإمامية**" ١٣١،١٣٣/٥، تحقيق حسين دركاهي، دار المفيد، قم، ١٤٣١هـ، (ضمن موسوعة الشيخ المفيد).

[٧٨] أنا على يقين أنه سيأتي من يقول: [إن الكاتب يبرئ الاثني عشرية بإطلاق من الوقوع في الشرك]، ولا أملك حينها إلا أن أقول: عليّ نحت القوافي من معادنها *** وما عليّ إذا لم تفهم البقر.

[٧٩] كنتُ أستشكل هذا التعليل: بوجود الهواء القريب منا؛ فإنه موجود وحاضر بل ونحس به ولا نراه**!!** ثم رأيتُ النجم الطوفي (ت٧١٦هـ) أورد هذا الإشكال في كتابه: "**حلّال العقد في أحكام المعتقد**" ص٥٢٣-٥٢٤، تحقيق جمعان الحربش، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، فحمدتُ الله على هذا التوافق.

[٨٠] راجع: "**شرح العقائد العضدية**" للملا جلال الدين الدواني (ت٩٠٨هـ)، ٤٢/١، تصحيح جماعة، المطبعة العثمانية، تركيا، ١٣١٨هـ، وانظر كيف سخر منهم ابن المطهر الحلي الإمامي (ت٧٢٦هـ) لأجل قولهم هذا في: "**الرسالة السعدية**" ص٤١-٤٣، تحقيق عبد الحسين محمد علي بقال، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، ١٤١٠هـ، و"**نهج الحق وكشف الصدق**" ص٤١، تحقيق عين الله الحسني الأرموي، دار الهجرة، قم، ١٤١٤هـ.

المثال العشرون:

قال فاضل –وهو يعدد عقائد الإباضية–: (**يقولون بخلق القرآن**).

قلتُ: تعميم هذه النسبة على الإباضية خطأ مبين، والصحيح هو التفصيل؛ حيث ذهب إباضية المغرب إلى القول بخلق القرآن، أما إباضية المشرق فهم على أقوال:

١- منهم من يتوقف.

٢- ومنهم من يصرح بأن القرآن غير مخلوق، وينكر على من قال بأنه مخلوق، وهو القول المشهور عن قدماء إباضية عمان، ولشيخهم أبي بكر أحمد بن النظر العماني (ت في القرن السادس) منظومة كاملة في الرد على من يقول بخلق القرآن[٨١].

٣- ومنهم من يصرح بخلق القرآن، وهو قول بعض إباضية عمان؛ كالنور السالمي (ت١٣٣٢هـ) ومفتي عمان المعاصر[٨٢].

المثال الحادي والعشرون:

قال فاضل عن منكري العلو: (**فالخلاصة: أنهم طائفتان: طائفة قالت: إنه مختلط بالمخلوقات، وطائفة: سلبوا النقيضين**).

قلتُ: منكرو علو الله على خلقه مروا بعدة مراحل في تقرير هذه الضلالة، وهي:

المرحلة الأولى: الزعم بأن الله تعالى في كل مكان بذاته، وهذا قول قدماء الجهمية.

---

[٨١] انظرها في كتابه: "**الدعائم**" ص٢٩—٣٣، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

[٨٢] انظر: "**مشارق أنوار العقول**" للسالمي (ت١٣٣٢هـ)، ص٣٢١، تحقيق عبد المنعم العاني، مكتبة الاستقامة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، وراجع: "**أجوبة المحقق الخليلي**" لسعيد بن خلفان الخليلي (ت١٢٨٧هـ)، ١/١٦٩-١٨١، تحقيق جماعة، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

المرحلة الثانية: الزعم بأن الله مستو على العرش بذاته، وهو مع هذا في كل مكان بذاته، وهذا قول زهير الأثري، من قدماء المتكلمين[٨٣].

المرحلة الثالثة: الزعم بأن الله في كل مكان بمعنى أنه مدبر لكل مكان، أو عالم بما في كل مكان، وهذا قول بعض المعتزلة.

المرحلة الرابعة: الزعم بأن الله ليس في جهة ولا في مكان، وهذا هو القول المشهور بين منكري العلو من المعتزلة والأشعرية.

المرحلة الخامسة: الزعم بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه، وهذا قول ابن سينا (ت٤٢٨هـ)، وتلقفه عنه بعض الأشعرية؛ كالشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، والرازي (ت٦٠٦هـ).

المثال الثاني والعشرون

قال أحد المتقدمين: (**ثم نفى العلم والحياة والقدرة طوائف، وطال النزاع في ذلك بين الفرق، وتفاقم الخطب، وانتهى غالون إلى التكفير والتبريء.**

والقول في ذلك قريب المدارك عندنا، فنقول: إذا وصفتم الباري تعالى وتقدس بكونه قادراً حياً عالماً، فلا معنى للعلم إلا كون العالم عالماً، فإن اعترفتم بكونه عالماً، فلا معنى للعلم إلا أن يكون العالم عالماً، وإن اعترفتم بكونه عالماً، فهو العلم بعينه).

وعلق المحقق الفاضل عند قول المؤلف: (**طوائف**) بـ: (**وهم الباطنية الذين قالوا: إنّا لا نقول إن الباري هو موجود، ولا لا موجود، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز**).

---

[٨٣] "**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**" لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، ص٢٩٩، تحقيق هلموت ريتر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ٢٠٠٥م.

قلتُ: مقصود المؤلف هم المعتزلة، الذين يصفون الله بكونه عالماً قادراً حياً، وينكرون قيام العلم والقدرة والحياة بالذات، وكيف يكون المقصود الباطنية، والذي يظهر من مناقشة المؤلف لهم: أنهم يسلمون بكون الله عالماً حياً قادراً، والمحقق ينسب لهم إنكار هذا الوصف ونقيضه!

المثال الثالث والعشرون:

قال أحد المتقدمين: (**وما يُظن من أن قيام العلم بالذات يوجب للذات حالة تسمى عالمية= هوس محض، بل العلم هو الحالة، فلا معنى لكونه عالماً إلا كون الذات على صفة وحال، تيك الصفة والحال هي العلم فقط**).

وعلق المحقق الفاضل عند قول المؤلف: (**بل العلم هو الحالة**) بـ: (**وهذا غمز على المعتزلة القائلين بالأحوال**).

قلتُ: بل هو غمز على من قال بالحال من الأشعرية؛ إذ أنت خبير بأن المعتزلة قاطبة لا يقولون بقيام شيء بالذات أصلاً، أما مثبتو الحال من الأشعرية، فيفرقون بين قيام الصفات بالذات، وبين كون الذات على حالة[٨٤].

المثال الرابع والعشرون:

قال فاضل: (**وقد تقدم أن الأشاعرة يقولون: إن كلامه بدون حرف وصوت، وأن الكلام معنى قائم بنفسه؛ كالعلم؛ ولا فرق بين الكلام والعلم، وهذا باطل**).

قلتُ: منصوص مذهب القوم أنهم يفرقون بين صفتي الكلام والعلم، وهذا ما رأيتُه في ما يقرب من (١٩٠) كتاب من كتبهم[٨٥]، وآراء المذاهب تحكى على ما يصرح به أتباعها، لا على ما يلزم من قولهم.

---

[٨٤] انظر: "**المعالم الدينية في العقائد الإلهية**" ليحيى بن حمزة (ت٧٤٩هـ)، ص٧٢، تحقيق سيد مختار محمد أحمد حشاد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

الخاتمة:

وحيث بلغتُ هنا، بعد أن أديتُ ما عليّ من واجب النصيحة، فناسب المقام أن أختمه بهذا الدعاء، فأقول: إلهي وسيدي ومولاي: لك الحمد على عموم نعمك وعظيم آلائك، لو لم يكن من نعمك عليّ يا سيدي سوى الهداية لدينك الحق؛ لكفى بها نعمة، سبحانك سيدي ما عبدتُك حق عبادتك، إلهي: إن كنت راضياً عنيّ= فما أطلب بعد رضاك؟ وإن كنت ساخطاً عليّ= فأمي هاوية!! إلهي وسيدي ومولاي: أسألك بأنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت، بديع السموات والأرض وفاطرهن؛ أن تهديني صراطك المستقيم، وأن تجعلني من عبادك المخلصين، وأن تكفيني شر نفسي والشيطان، إلهي وسيدي ومولاي: أسألك بأنك أنت العليم الخبير الحكيم البصير؛ أن تفتح لي من أبواب العلم أوسعها، وأن ترفع عني من غشاوة الجهل أقبحها، وأن تقوي حظي في العلم، يا معلم إبراهيم علمني، ويا مفهم سليمان فهمني، أسألك بقدرتك التي خضع لها كل شيء؛ أن تجعلني من العاملين العالِمين، أسألك يا وهاب: أن تنعم عليّ بعمق الفهم، مع سعة الاطلاع، يا رب العالَمين: حل بيني وبين كل أمر لا يقرب منك، يسر لي الخير حيث كان وأرضني به، واصرف عني سبل الضلالة، واجعل بيني وبينها ما بين عرشك والأرض، إلهي وسيدي ومولاي: أسألك أن تصون قلبي عن

---

[٨٥] انظر على سبيل المثال: "**اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**" لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، ص٤٧، و"**مقدمات المراشد إلى علم العقائد**" لابن خمير السبتي (ت٦١٤هـ)، ص٢٠٥، تحقيق د. جمال علال البختي، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، و"**المواقف في علم الكلام**" لعضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ)، ص٢٩٣، تحقيق إبراهيم الدسوقي عطيه، وأحمد محمد الحنبولي، مطبعة العلوم، ١٣٥٧هـ، و"**شرح صغرى السنوسي**" لمحمد بن بلقاسم بن ناصر السعيدي (حدود ١٠٥٠هـ)، ص٨٨، تحقيق د. محمد سعيد الغازي، دار المفيد، بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، و"**شرح الخريدة البهية**" لأحمد الدردير (ت١٢٠١هـ)، ص٧٧، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م، و"**بغية المريد لجوهرة التوحيد**" لإبراهيم المارغني (ت١٣٤٩هـ)، ص٣١، تصحيح عبد الواحد المارغني، المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط، تونس، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، و"**كبرى اليقينيات الكونية**" لمحمد سعيد البوطي (ت١٤٣٤هـ)، ص١٢٤، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١١هـ.

سفاسف الأمور، ولساني عن سوء القول، وجوارحي عن الرذائل، اجعل منتهى أملي وغاية مطلبي رضاك والجنة، انزع الدنيا وأهلها من قلبي، ارزقني العفاف وغنى النفس، اجعلني نقياً تقياً خفياً، ارزقني الوحشة من الناس، والأنس بمناجاتك، اجعل التواضع ديدني، والصدق مشربي، وطلب الحق سبيلي، اللهم يا واسع الفضل، يا ذا الفضل العظيم، يا رزاق، يا رازق، يا كريم، يا جواد، يا معطي، يا وهاب، يا غني، يا قريب، يا سميع الدعاء، يا مجيب الدعاء: استجب مني دعائي؛ فإنه لا رب لي غيرك، ولا إله لي سواك، ولا يجيب الدعاء إلا أنت، إنك على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، اللهم صلِّ وسلم وبارك على إمامنا وحبيبنا؛ رسولك النبي الأمي القرشي، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فرغتُ –بعون الله تعالى وتوفيقه وتسديده– من كتابة هذه المقالة: يوم الجمعة

(١٤٣٦/٢/٢٠هـ)

.....